World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

الخطة الاستراتيجية: المشروع 2

مشاورة غير رسمية

السياق العالمي

في وقت الأزمات، لا يزال التزام البرنامج بالقضاء على الجوع قائما

1- يسعى **البرنامج** إلى عالم خال من الجوع، حيث يمكن للجميع الوصول إلى الأغذية المغذية التي يحتاجون إليها بما يضمن لهم حياة صحية ومنتجة. ولطالما كانت المهمة الأساسية التي تقود عمل المنظمة دعم الأشخاص المتضررين من الأزمات والنزاعات، والأهم من ذلك، درء المجاعة والمعاناة غير الضرورية.

2- ولأكثر من 60 عاما، عمل **البرنامج** على تحقيق ذلك من خلال توفير الأغذية والمساعدة التغذوية للفئات الأكثر ضعفا، إلى جانب دعم قدرة الأشخاص على تأمين الغذاء لأنفسهم وأسرهم. ويهدف **البرنامج** أيضا، جنبا إلى جنب مع مئات الحكومات والمنظمات الشريكة، إلى ضمان استفادة جميع الأطفال من الوجبات المغذية في المدارس.

3- واليوم، لا يزال **البرنامج** ملتزما أكثر من أي وقت مضى بإنقاذ الأرواح والقضاء على الجوع على مستوى العالم. ومع ذلك، وفي الوقت الذي يجري فيه إعداد هذه الخطة الاستراتيجية، يواجه الأمن الغذائي والمجتمع الإنساني أزمة تمويل لم يسبق لها مثيل بينما لا تزال الاحتياجات العالمية مرتفعة. وتقلص الجهات المانحة الرئيسية مساعداتها، مما يؤثر على **البرنامج** وشركائه في منظومة الأمم المتحدة. وقد تأثرت أيضا المنظمات غير الحكومية التي يعمل معها **البرنامج** لتقديم المساعدة.

4- وفي عام 2025، انخفض تمويل **البرنامج** بنسبة 40 في المائة تقريبا مقارنة بمبلغ 9.8 مليار دولار أمريكي الذي تم جمعه في عام 2024، وهو أقل بكثير من مبلغ 14.2 مليار دولار أمريكي الذي تم جمعه في عام 2022. ويتوقع **البرنامج** استمرار انخفاض مستويات التمويل في السنوات المقبلة. وقد واجه **البرنامج** تخفيضات التمويل هذه من خلال وضع تدابير صارمة لتحقيق الكفاءة في التكاليف، واستعراض حضوره العالمي، وتقليص قوته العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت المكاتب القطرية تخفيضات كبيرة في عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة وفي الحصص الغذائية المقدمة.

5- وتحدد هذه الخطة الاستراتيجية استجابة **البرنامج** للتحديات الجذرية التي تواجه المنظمة والمجتمع الإنساني، حيث توضح طريقة زيادة مرونة **البرنامج** وتركيزه وتكامله في هذا المشهد العالمي الجديد.

الإطار 1: خطة مركزة ومحددة الأولويات ومتكاملة

ليتمكن **البرنامج** من مواكبة التحديات الراهنة، ولكي يكون مهيأ للمستقبل، يتعين عليه التطور من خلال تحقيق الجودة بدلا من الكمّية، والحد من اعتماد الأشخاص والبلدان على الدعم المتكرر، والاستفادة من الشراكات لزيادة الكفاءة والأثر. وبمعنى آخر، *تحقيق نتائج أفضل بموارد أقل*

وبالتالي:

- ✓ تتضمن الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2026-2029 ثلاث حصائل استراتيجية متكاملة، مقارنة بالخمس التي تضمنتها الخطة السابقة.
- ✓ تعطي هذه الخطة الاستراتيجية الأولوية لتلبية الاحتياجات العاجلة، بالاستفادة من الميزة النسبية **للبرنامج** في سلاسل الإمداد وفي حالات الطوارئ (الحصيلة الاستراتيجية 1).
- ✓ سيعمل **البرنامج** على تقليل الاحتياجات الإنسانية، من خلال تعزيز برمجته المتعلقة بالقدرة على الصمود في المواقع المعرضة لانعدام الأمن الغذائي الممتد (الحصيلة الاستراتيجية 2).
- ✓ سيؤدي عمل **البرنامج** في مجال دعم الشركاء والحكومات (الحصيلة الاستراتيجية 3) إلى بناء نظم تصل إلى الفئات الأكثر ضعفا وسيولّد وفورات وكفاءات على نطاق المنظومة.
- ✓ وتؤكد هذه الخطة الاستراتيجية على جهود **البرنامج** في مجالي إضفاء الطابع المحلي والضمان، تماشيا مع مشروع الضمان العالمي.

انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بالأرقام

6- يعاني ما يقدر بنحو 319 مليون شخص في جميع أنحاء العالم من انعدام الأمن الغذائي الحاد، أي أكثر من ضعف العدد قبل جائحة مرض فيروس كورونا في عام 2019. ويواجه 44.4 ملايين شخص في 47 بلدا مخاطر مباشرة على حياتهم وسبل كسب عيشهم.[1] ويواجه 1.9 مليون شخص، وهو رقم قياسي، مستوى كارثيا من الجوع، أي ما يزيد على ضعف العدد المسجل في عام 2023.[2]

7- ويستهلك واحد من كل 11 شخصا حول العالم – أي ما يصل إلى 757 مليون شخص – بصورة منتظمة سعرات حرارية غير كافية للحفاظ على حياة نشطة. ويسجّل انتشار انعدام الأمن الغذائي المزمن أعلى معدلاته في أفريقيا ولا يزال آخذا في الارتفاع، بينما تضم آسيا أكثر من نصف سكان العالم الذين يعانون من نقص التغذية. وتتأثر النساء والأشخاص ذوو الإعاقة على نحو غير متناسب، حيث تؤدي أوجه الحرمان الاجتماعي المتداخلة إلى تفاقم الضعف. وتشير التوقعات إلى أن 582 مليون شخص سيعانون من الجوع المزمن بحلول نهاية هذا العقد.[3]

8- وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم نحو القضاء على جميع أشكال سوء التغذية، لا يزال الهزال يؤثر في 45 مليون طفل دون سن الخامسة، بينما يعاني 148 مليون طفل من التقزّم. ويعجز أكثر من ثلث سكان العالم عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي.[4] وفي الوقت نفسه، يمثل العبء المزدوج لسوء التغذية — أي التزامن بين نقص التغذية وفرطها — مشكلة متنامية في الكثير من البلدان، ويخلّف آثارا اجتماعية واقتصادية جسيمة.[5]

---

[1] **البرنامج**. 2025. *تحديث منتصف العام للآفاق العالمية **للبرنامج** لعام 2025 – يونيو/حزيران 2025*.

[2] شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2025. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية 2025*.

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، و**البرنامج**، ومنظمة الصحة العالمية. 2024. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024 - التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله*.

[4] *المرجع نفسه*.

[5] اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. 2024. *تكلفة العبء الثنائي لسوء التغذية: الآثار الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في ثمانية بلدان في أمريكا اللاتينية*.

العوامل المحركة الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

9- يشهد العالم اليوم نزاعات أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، ويؤدي ازدياد عدد النزاعات الصغيرة إلى زيادة مخاطر اندلاع نزاعات كبرى.[6] ويشكل النزاع وانعدام الأمن العاملين المحركين الرئيسيين للجوع لدى نحو نصف الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد على مستوى العالم.[7] ويمكن أن يلحق النزاع دمارا بجميع جوانب النظم الغذائية؛ كما أنه يعيق جهود تخفيف حدة المعاناة ويفضي إلى النزوح.

10- وقد ازداد عدد اللاجئين والنازحين داخليا وغيرهم ممن أجبروا على الفرار بسبب النزاع والعنف كل عام لأكثر من عقد من الزمن ليصل إلى 123.2 مليون شخص في نهاية عام 2024.[8] وارتفع عدد حركات النزوح الناجمة عن الكوارث إلى مستويات استثنائية بلغت 45.8 ملايين حركة في عام 2024، أي ما يعادل تقريبا ضعف المتوسط السنوي المسجل في العقد الماضي. وتسببت العواصف والفيضانات في 97 في المائة منها. وبحلول نهاية عام 2024، كان 9.8 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي بسبب الكوارث، أي أكثر بنسبة 29 في المائة مقارنة بالعام السابق.[9] ويندرج الأشخاص النازحون قسرا - الذين غالبا ما تكون حقوقهم في الوصول إلى الوظائف والأراضي والخدمات الأساسية محدودة - ضمن الفئات الأشدّ عرضة لانعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية.

11- وعلى المستوى العالمي، ارتفعت درجات الحرارة بمقدار 1.4 درجة مئوية عن مستويات ما قبل الثورة الصناعية، مما أدى إلى ارتفاع وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة وشدتها وزيادة حدة تقلب الأمطار.[10] ويؤثر تغير المناخ تأثيرا مباشرا على المحاصيل، والثروة الحيوانية والبنية التحتية لتجهيز الأغذية وتوزيعها. وتمثل الظواهر الجوية المتطرفة العامل المحرك الرئيسي للجوع بالنسبة إلى واحد من كل ثلاثة أشخاص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد.[11]

12- ويتسبب هطول الأمطار الذي قلت إمكانية التنبؤ به، وارتفاع منسوب مياه البحار، وغير ذلك من التغيرات المناخية غير المسبوقة، إلى جانب التدهور البيئي، في زيادة ضعف الأشخاص الذين يعتمد غذاؤهم وسبل كسب عيشهم على النظم الإيكولوجية المتضررة. ويمكن أن تؤدي موجات الجفاف والفيضانات والكوارث الأخرى إلى تفاقم النزاعات واقتلاع الأشخاص من أرضهم. وترتبط نسبة 10 في المائة من الهجرة العالمية بالعجز المائي.[12]

13- وتؤدي الصدمات الاقتصادية أيضا إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد لدى واحد من كل خمسة أشخاص متضررين – ولا تزال الاقتصادات ترزح تحت ضغوط شديدة.[13] وفي كثير من الأماكن، تنذر وتيرة النمو الاقتصادي البطيئة، واستمرار ارتفاع أسعار الأغذية، وعبء الدين العام المرتفع، إلى جانب تراجع المساعدة الإنمائية الدولية، بدفع الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي نحو الأزمات.

14- وتزداد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية اتساعا. ولا تزال معدلات الفقر أعلى من مستويات ما قبل الجائحة في الكثير من أفقر البلدان – مما يمثل اتجاها معاكسا لمسار التعافي العالمي. ويتركز الفقر المدقع بشكل متزايد في أفريقيا جنوب الصحراء

---

[6] معهد الاقتصاد والسلام. 2024. *أكبر عدد من البلدان التي دخلت في نزاعات منذ الحرب العالمية الثانية*.

[7] شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2025. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية في عام 2025*.

[8] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2025. *الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في عام 2024*.

[9] مركز رصد النزوح الداخلي. 2025. *التقرير العالمي عن النزوح الداخلي في عام 2025*.

[10] المركز الأوروبي للتنبؤات الجوية المتوسطة المدى *مرصد اتجاهات درجات الحرارة العالمية التابع لخدمة كوبرنيكوس لمراقبة تغير المناخ* (تم الاطلاع على الموقع الشبكي في 10 يوليو/تموز 2025)؛ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2021. *ملخص لصانعي السياسات*. في تغير المناخ في عام 2021: الأساس العلمي الفيزيائي. مساهمة الفريق العامل الأول في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. كامبريدج ونيويورك.

[11] شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2025. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية في عام 2025*.

[12] بوابة بيانات مركز رصد النزوح الداخلي (موقع شبكي، تم الاطلاع عليه في 29 أبريل/نيسان 2025)؛ البنك الدولي. 2021. *السير مع التيار: دور المياه في حركة الهجرة العالمية*. موضوع رئيسي.

[13] شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2025. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية في عام 2025*.

الكبرى وفي البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات.[14] كما تتسع الفوارق في مستويات التنمية البشرية بين البلدان.[15] ويعيش ما يصل إلى 3.3 مليار شخص في بلدان يتجاوز فيها الإنفاق الحكومي على مدفوعات الفائدة الإنفاق على التعليم أو الصحة.[16]

البيئة التمكينية

15- يشهد النظام العالمي حالة تغير، تتسم بتزايد المنافسة وعدم الاستقرار والتجزؤ.[17] ومع تزايد اعتبار الأدوات والمؤسسات المتعددة الأطراف عاجزة عن حل الأزمات الراهنة،[18] يواجه النظام أزمة ثقة ومصداقية وشرعية.[19]

16- وفي خضم التعاون المتعثر، تواجه العمليات الإنسانية بيئة تشغيلية متزايدة التعقيد، في ظل استمرار المعوّقات أمام وصول المساعدات الإنسانية وتزايد مخاطر الحماية.[20] ويُقوّض القانون الإنساني الدولي بشكل متكرر، ويُستخدم التجويع كسلاح من أسلحة الحرب.[21] فقد قتل ما مجموعه 384 من عمال الإغاثة في عام 2024، أي ما يزيد على ضعف المتوسط خلال السنوات الثلاث السابقة.[22]

17- ومع تركيز الحكومات على الأولويات المحلية والجغرافية الاستراتيجية، انخفضت المساعدات الدولية بنسبة 9 في المائة في عام 2024، بعد خمس سنوات متتالية من النمو.[23] وتشير التوقعات إلى انخفاض إضافي بنسبة تتراوح بين 9 و17 في المائة في عام 2025 واحتمال حدوث انخفاض إضافي في السنوات المقبلة.[24] وبدأ التمويل الإنساني بالفعل في الانكماش في عام 2023، عندما فشلت تغطية النداءات المنسقة بين الوكالات في بلوغ نسبة 50 في المائة لأول مرة في التاريخ؛[25] وظل تمويل النداءات منخفضا في عام 2024.[26] وقد ينخفض التمويل المخصّص لقطاع الأغذية في المجال الإنساني بما يصل إلى 45 في المائة في عام 2025.[27] وفي الوقت نفسه، توجَّه تسعة من كل عشرة دولارات من متطلبات النداءات إلى الأزمات الممتدة.[28]

18- وتشهد التكنولوجيا تقدما سريعا. وتبشر الابتكارات مثل الذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل بتعزيز كفاءة وشفافية المساعدات الغذائية. وللذكاء الاصطناعي إمكانات ثورية لإعادة تشكيل التنمية، وتحويل الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات العامة والحصول على التمويل.[29] بيد أن التكنولوجيا يمكن أيضا أن تقوض الميزة التنافسية للاقتصادات التي تعتمد على العمالة المنخفضة التكلفة، وقد تكرس التحيز الثقافي. ويمكن أن تفاقم الفجوات الرقمية المستمرة عدم المساواة، وتَحرم البلدان الأفقر

---

[14] البنك الدولي. 2024. *تقرير الفقر والازدهار والكوكب 2024: مسارات الخروج من الأزمة المتعددة الأوجه*.

[15] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2024. *تقرير التنمية البشرية 2023-2024: الخروج من المأزق: صورة التعاون في عالم الاستقطاب*.

[16] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. 2024. *عالم من الديون. عبء متزايد على الازدهار العالمي*.

[17] S. Singh. 2023. *15 اتجاها عالميا في عام 2024*. Forbes؛ The Economist. 2022. *الحقبة الجيوسياسية الجديدة*.

[18] الأمين العام للأمم المتحدة. 2024. *كلمة الأمين العام في الجزء الافتتاحي من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل*؛ H. Ur Rehman Mayar. 2023. *تعددية الأطراف في عصر الأزمات - أين مكان البلدان التي وصلت إلى مرحلة الميل الأخير من التنمية؟* Colombia University SIPA Blog؛ L. Gruszczynski، M. Menkes، V. Bilkova و P. Farah (محررون). 2022. *أزمة النظام القانوني المتعدد الأطراف. الأسباب والديناميات والآثار*.

[19] U. Salma Bava. 2022. *التعددية المتنازع عليها وأزمة التعاون*. مؤسسة الدراسات التقدمية الأوروبية.

[20] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2024. *التقرير السنوي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعام 2023*.

[21] The Lancet. 2024. استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب يجب أن يتوقف. The Lancet، المجلد 403، العدد 10434، الصفحة 1309.

[22] *قاعدة البيانات الأمنية للعاملين في مجال تقديم المعونة* [موقع شبكي، تم الاطلاع عليه في 1 مايو/أيار 2025].

[23] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2025. *تخفيضات في المساعدات الإنمائية الرسمية. توقعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2025 والمدى القريب*.

[24] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2025. *تخفيضات في المساعدات الإنمائية الرسمية. توقعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2025 والمدى القريب*. معهد الاقتصاد والسلام. 2025. *المساعدة الإنمائية الرسمية: التوترات الجيوسياسية والقيود الاقتصادية والأولويات المتغيرة*.

[25] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2024. *لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي في عام 2024 تحديث منتصف العام*.

[26] *العمل الإنساني لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية* (تم الاطلاع عليه في 24 يونيو/حزيران 2025).

[27] شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2025. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية في عام 2025*.

[28] المبادرات الإنمائية. 2024. *تقصير؟ التمويل الإنساني والإصلاح*.

[29] Qimiao Fan و Christine Zhenwei Qiang. 2024. *تغيير الموازين: الأثر المزدوج للذكاء الاصطناعي على الدول النامية*. مدونات البنك الدولي.

من جني ثمار هذه التطورات.[30] ولا يستطيع الوصول إلى الإنترنت سوى شخص واحد من كل أربعة أشخاص في البلدان المنخفضة الدخل.[31]

استشراف المستقبل

19- إلى جانب العوامل الدينامية المحركة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والبيئة التمكينية، تشكل الاتجاهات الديموغرافية أيضا آفاق **البرنامج**. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من مليار نسمة إلى مليارين في السنوات الثلاثين المقبلة.[32] ونظرا لأن الفئة السكانية في سن العمل هي الأسرع نموا، يمكن لتلك البلدان تحقيق عائد ديموغرافي - وهي فرصة فريدة لتعزيز النمو الاقتصادي – إذا تمت تهيئة العدد الكافي من فرص العمل الجديدة.[33] غير أن الأتمتة قد تؤدي إلى قلب نماذج النمو الاقتصادي التقليدية رأسا على عقب، مما سيزيد من البطالة ويحول دون تهيئة فرص العمل ذات النوعية الجيدة.[34]كما أن التوسع الحضري يمضي بوتيرة سريعة،[35] وتُسجَّل أسرع وتيرة له في أفريقيا.[36]

20- وفي حين تعيد الاتجاهات الكاسحة تشكيل العالم، يسلط تحليل الاستشراف الاستراتيجي الضوء على ثلاثة تحديات مستقبلية رئيسية محتملة قد تواجه **البرنامج**. أولا، قد يؤدي تزايد حجم وتعقيد الأزمات والنزاعات، بالتزامن مع انخفاض كبير في التمويل، إلى جعل **البرنامج** أقل تجهيزا للاستجابة. وقد تتشابك العوامل المحركة للاحتياجات الإنسانية بشكل متزايد، وقد تصبح الأزمات أكثر استعصاء على التنبؤ في خضم تحولات أسرع وأكثر تواترا في النماذج.

21- وثانيا، يمكن للتكنولوجيات الرقمية الجديدة والتوسع الحضري السريع تقليص أهمية ميزة **البرنامج** في مجالات تقديم الأغذية والخدمات اللوجستية التقليدية. وقد يتغير شكل الضعف بالنظر إلى أن نمو السكان الضعفاء في المناطق الحضرية والطفرة في أعداد الشباب يحملان في طياتهما خطر البطالة الجماعية من جهة وفرص الابتكار وريادة الأعمال من جهة أخرى. وفي الوقت نفسه، يمكن للطفرة في عدد الجهات الفاعلة الصغيرة والمبتكرة والسريعة التحرك التي تمتلك تكنولوجيا متطورة أن تؤدي إلى إحداث تحوّل في نماذج المساعدة الغذائية من خلال قدرتها على الاستجابة بسرعة للبيئات التشغيلية الجديدة.

22- وثالثا، قد يتدنى قبول الحكومات المضيفة للمساعدة الدولية، في سعي هذه الحكومات إلى تجنب التأثيرات الخارجية أو الاعتماد على الغير. ومع تزايد اضطلاع البلدان البرامجية بدور محوري كشريكة استراتيجية وممولة رئيسية، فإنها تقدم نُهجا مختلفة يمكن أن تعيد تعريف الاستجابة الإنسانية وطريقة تقديم المساعدة الإنمائية حاليا.

المشهد العالمي للمساعدات الغذائية

استجابة الأمم المتحدة للأزمة [قيد الإعداد – خاضعة للتغيير والتحديث]

23- تهدف مبادرة الأمم المتحدة 80 التي أطلقها الأمين العام إلى تحديث الأمم المتحدة وتعزيزها، مما من شأنه أن يجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وشفافية واستجابة للتحديات السريعة التطور.[37] ويشارك **البرنامج** في عملية الأمم المتحدة 80 التي تعمل

---

[30] *المرجع نفسه*.

[31] الاتحاد الدولي للاتصالات. *السلسلة الزمنية لبيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعالم، بحسب المناطق الجغرافية، وبحسب المناطق الحضرية/الريفية، وبحسب مستوى التنمية، للمؤشرات التالية (2005-2023)*. (مجموعة البيانات، تم الاطلاع عليها في 6 يناير/كانون الثاني 2025).

[32] صندوق النقد الدولي. 2024. *بناء القوة العاملة المستقبلية: التعليم والفرص والعائد الديموغرافي لأفريقيا*. في التوقعات الاقتصادية الإقليمية: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – انتعاش فاتر ومكلف.

[33] صندوق النقد الدولي. 2024. *الوقت يمر: مواجهة التحدي الملح لخلق فرص عمل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى*. في التوقعات الاقتصادية الإقليمية: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – الإصلاحات وسط توقعات كبيرة.

[34] Y. Liu، H. C. Boy، S. Khurana، وA. Sinha. 2023. *الذكاء الاصطناعي: إمكانات ثورية وشكوك ضخمة*. من البنك الدولي. 2024. تقرير عن التقدم والاتجاهات الرقمية 2023. Q. Fan وC. Zhenwei Qiang. 2024. *تغيير الموازين: التأثير المزدوج للذكاء الاصطناعي على الدول النامية*. مدونات البنك الدولي؛ Y. Liu and C. Zhenwei Qiang. 2024. *هل يكون الذكاء الاصطناعي التوليدي سببا في صعوبة العثور على وظائف جيدة؟* مدونات البنك الدولي.

[35] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. 2019. *آفاق التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام 2018*.

[36] المركز الأفريقي لإحداث التحول الاقتصادي. 2021. *تقرير التحول الأفريقي لعام 2021*.

[37] أخبار الأمم المتحدة. 2025. غوتيريش يعطي الأولوية لإصلاح الأمم المتحدة لضمان وصول أموال دافعي الضرائب إلى المحتاجين.

على تحديد أوجه الكفاءة والتحسين في منظومة الأمم المتحدة، واستعراض تنفيذ الولايات التي حددتها الدول الأعضاء، وإجراء استعراض استراتيجي للتغييرات الأعمق والأكثر ارتباطا بالجوانب الهيكلية وإعادة مواءمة البرامج.

24- وفي مارس/آذار 2025، أطلق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ "عملية إعادة ضبط العمل الإنساني"، بهدف إعادة تصور العمليات الإنسانية. وترتكز عملية إعادة الضبط على ثلاث أولويات: تقديم استجابة فعالة للأزمات بموارد محدودة؛ وإعادة النظر في كيفية تنظيم العمل الإنساني؛ ونقل السلطة بحيث تكون أقرب إلى القادة المحليين والمجتمعات المحلية المتضررة. وأسفرت عملية إعادة الضبط بالفعل عن تقليص حضور مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وتمخضت عن زيادة تركيز احتياجات وخطط الاستجابة الإنسانية. ويشارك **البرنامج** بدور نشط في عملية إعادة الضبط، من خلال دوره في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

أولويات أصحاب المصلحة الرئيسيين وجهودهم

25- يضع **البرنامج** الأشخاص المحتاجين في صميم عمله. وأثناء المشاورات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية، سلط الأشخاص الذين يدعمهم **البرنامج** الضوء على عدد من التحديات التي تحول دون استقلالهم، بما في ذلك انعدام الأمن، ومحدودية فرص سبل كسب العيش، وضعف فرص الوصول إلى الأراضي الزراعية والمدخلات الزراعية، وارتفاع أسعار الأغذية. ودعوا **البرنامج** إلى أن يعمل في الأجل القصير على توسيع نطاق تغطيته، وتحسين استهدافه، وزيادة قيم التحويل أو الحصص الغذائية التي يوفرها، وتوفير أغذية أكثر تنوعا. واستشرافا للمستقبل، أكدوا على رغبتهم في الاعتماد على الذات، حيث سلطوا الضوء على أهمية التدريب المهني والوصول إلى فرص العمل، ورغبتهم في تعزيز التعاون بين **البرنامج** والجهات الفاعلة المحلية لدعم الحلول المستدامة لانعدام الأمن الغذائي.[38]

26- تأتي الحكومات الوطنية في طليعة أصحاب المصلحة المؤسسيين بالنسبة **للبرنامج**. وفي السنوات الأخيرة، دمج ما لا يقل عن سبعة بلدان يعمل فيها **البرنامج** السيادة الغذائية في دساتيرها وقوانينها. وفي بعض البلدان، تتخذ السلطات الوطنية موقفا أكثر حزما إزاء صياغة وتنفيذ سياساتها المتعلقة بالأمن الغذائي والعمل الإنساني.

27- وتشكل كيانات الأمم المتحدة – ولا سيّما الوكالتان الأخريان اللتان تتخذان من روما مقرا لهما، وهما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والشركاء التشغيليون مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنسقو الأمم المتحدة المقيمون ومنسقو الشؤون الإنسانية – أصحاب مصلحة رئيسيين **للبرنامج** أيضا. وتقدم منظمة الأغذية والزراعة الخبرة التقنية والتوجيه السياساتي بشأن تحويل النظم الزراعية والغذائية، ويخضع إطارها الاستراتيجي للفترة 2022-2031 حاليا لاستعراض الحوكمة والموافقة. ويستثمر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الزراعة الصغيرة النطاق والتنمية الريفية الشاملة، وهو في طور إعداد إطار استراتيجي جديد للفترة 2025-2031.[39] ويعمل **البرنامج** عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتلبية احتياجات اللاجئين، ومع اليونيسف في مجال التغذية والبرامج المدرسية. وعلى المستوى القطري، يشارك **البرنامج** بنشاط في فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني، حيث يقود ويدعم البرامج المشتركة وخطط الاستجابة الإنسانية.

28- ولا تزال المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية شريكة متعاونة أساسية **للبرنامج**، وهي تقود العمليات الميدانية والمشاركة المجتمعية. ويتعاون **البرنامج** مع أكثر من 1 000 منظمة غير حكومية – 85 في المائة منها جهات فاعلة محلية – مما يعزز قدراته المحلية وتخصصه القطاعي في برامج الأمن الغذائي والتغذية.[40]

29- وتُعدّ المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية شريكة ذات دور متزايد الأهمية بالنسبة **للبرنامج**. حيث إنها تعمل على توسيع نطاق الدعم المالي والتقني في مجالات الأمن الغذائي، والتغذية، والقدرة على الصمود في وجه المناخ، والحماية

[38] وفقا للمشاورات الشخصية مع أكثر من 1 500 شخص في 12 بلدا واستقصاء عبر الإنترنت أجاب عليه 4 000 شخص من 15 بلدا.

[39] منظمة الأغذية والزراعة. 2021. *الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031*.

[40] "تقرير الأداء السنوي لعام 2022" الملحق الثامن (WFP/EB.A/2023/4-A/Rev.1).

الاجتماعية. وفي عام 2022، شارك البنك الدولي ورئاسة مجموعة الدول السبع في إطلاق التحالف العالمي للأمن الغذائي، الذي طور لوحة بيانات عالمية للأمن الغذائي والتغذوي.[41] وفي العام نفسه، قدم صندوق النقد الدولي "نافذة مواجهة صدمة الغذاء" التي صُممت لدعم الجهود الدولية الأوسع لمعالجة أزمة الغذاء العالمية.[42] وهذه المشاركة المتزايدة في الأمن الغذائي العالمي تفتح المجال أمام المزيد من الفرص للشراكات الثلاثية لدعم المبادرات التي تقودها الحكومات.

30- وتؤدي الهيئات الأكاديمية الشريكة، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وجهات تقديم الخدمات، دورا متناميا في تشكيل الاتجاه التشغيلي والاستراتيجي **للبرنامج**. ويستند اهتمامها بالعمل مع قطاع العمل الإنساني إلى ما يوفره من فرص للوصول إلى أسواق جديدة، والمساهمة في مشروعات عالية الأثر تتواءم مع أهدافها التجارية، وفي الوقت نفسه دعم التقدم نحو تحقيق أهداف الأثر الاجتماعي.

البرنامج في عالم متغير

التكيف مع السياق المتطور أثناء الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025

31- مع تزايد طول أمد الأزمات وتداخلها، ما أدى إلى طمس الحدود الفاصلة بين الاستعداد والاستجابة وبناء القدرة على الصمود، سعى **البرنامج** إلى تحديد ومواصلة إدماج مسارات للانتقال بين تلبية الاحتياجات الإنسانية والحد من الاحتياجات الإنسانية وتعزيز القدرة على الصمود، مع دعم النظم الوطنية أو التحوّل إليها حيثما أمكن.

32- وقد دفع تقليص التمويل **البرنامج** إلى السعي لتحقيق نتائج أفضل بموارد أقل. وشمل ذلك الوصول إلى عدد أقل من الأشخاص بمساعدات ذات جودة أعلى وأكثر ملاءمة لاحتياجاتهم؛ وتصميم البرامج ومواءمتها بما يتماشى بشكل أوثق مع قدرات **البرنامج** ومواطن قوته؛ بالإضافة إلى إدماج أدوار الشركاء وقدراتهم وخططهم وتمكينها.

33- واكتسب تعزيز النظم الوطنية مزيدا من الأهمية بوصفه وسيلة تمكّن **البرنامج** من دعم استجابة مستدامة على نطاق واسع. وتغطي نظم الحماية الاجتماعية الوطنية نطاقا واسعا – 4.7 مليار شخص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل – ولا تزال التغطية تتسع،[43] مما يمكّن **البرنامج** من تحسين الأمن الغذائي والتغذية بصورة غير مباشرة لمليارات الأشخاص، من خلال توفير الدعم التقني للحكومات والتنفيذ نيابة عنها. ويمكن أن تكون العائدات الاقتصادية على الاستثمارات في تعزيز النظم هائلة، حيث تصل إلى 35 دولارا أمريكيا مقابل كل دولار يُستثمر في حالة الوجبات المدرسية.[44]

34- ومن خلال العمل عبر النظم الوطنية، أتاح **البرنامج** للحكومات تولي زمام القيادة، مما مهد الطريق للانتقال التدريجي والتوقف تدريجيا بطريقة مسؤولة عن التنفيذ المباشر للمساعدات من قبل **البرنامج** حيثما كان ذلك مناسبا. ويهدف **البرنامج** إلى تسليم المسؤولية عن البرامج إلى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية وإيجاد حلول مستدامة. وفي ما يتعلق بالوجبات المدرسية، التي تُعدّ أكبر شبكة أمان عالمية للأطفال، خفض **البرنامج** التنفيذ المباشر في البلدان المتوسطة الدخل إلى النصف تقريبا منذ عام 2013.

إطار سياسات البرنامج

35- على مر السنوات الأخيرة، اعتمد **البرنامج** أو قام بحديث سياسات برامجية وشاملة رئيسية تمكّن المنظمة من تنفيذ خطتها الاستراتيجية. ويعد إطار سياسات **البرنامج** ملائما ومناسب التوقيت ومستجيبا لمشهد التعاون وتنفيذ البرامج المتغيّر.

---

[41] التحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي. 2022. الموقع الشبكي للوحة البيانات العالمية للأمن الغذائي والتغذوي.

[42] صندوق النقد الدولي. 2023. *استعراض تجربة نافذة مواجهة صدمة الغذاء في إطار أداة التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع*.

[43] البنك الدولي. 2025. *تقرير حالة الحماية الاجتماعية لعام 2025: تحدي المليارات شخص*.

[44] S. Verguet وآخرون. 2020. *القيمة الاقتصادية الأوسع لبرامج التغذية المدرسية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل: تقدير العائدات المتعددة القطاعات للصحة العامة ورأس المال البشري والحماية الاجتماعية والاقتصاد المحلي*.في *Frontiers in Public Health*.

36- وكجزء من إطار سياسات **البرنامج** الأوسع، يؤدي الإطار المعياري للاستجابة لحالات الطوارئ دورا حاسما في قدرة المنظمة على الاستجابة بسرعة وفعالية للأزمات الإنسانية.[45] وفي سياق عدم الاستقرار العالمي وعدم اليقين المتزايد، يواصل **البرنامج** تكييف هذا الإطار وتعزيزه لمواجهة التحديات الناجمة عن حالات الطوارئ المتزايدة التعقيد.

37- ويجدد تحديث سياسة القدرة على الصمود[46] لعام 2024 التزام **البرنامج** بتعزيز القدرة على الصمود كوسيلة لتمكين الأشخاص من إدارة الأزمات بشكل أفضل، والحد في نهاية المطاف من الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في الأجل الطويل. ومن خلال العمل في إطار شراكات، يعزز **البرنامج** قدرات الأفراد والمؤسسات والنظم على الاستعداد للصدمات وعوامل الإجهاد، وتوقعها، واستيعابها، والتعافي منها، والتكيف والتحول في مواجهتها.

38- وفي عام 2023، اعتمد **البرنامج** السياسة بشأن النقد[47] استنادا إلى تراكم الأدلة على فعالية وكفاءة المساعدة القائمة على النقد والمساعدة القائمة على السوق، فضلا عن خبرة **البرنامج** بوصفه أكبر جهة إنسانية تقدم المساعدة النقدية. وتشير الأدلة إلى الفوائد الفريدة التي ينطوي عليها النقد والتي يمكن أن تساعد الأشخاص على كسر الحلقة المفرغة للفقر والضعف، وتعود بآثار مضاعفة على الاقتصادات المحلية. ولا يزال استخدام التحويلات القائمة على النقد والتركيز تحديدا على توجيه النقد من خلال المرأة بوصفه السبيل الأفضل لتلبية الاحتياجات الغذائية للأسرة، من أكثر طرائق المساعدة شمولا وكرامة وكفاءة من حيث التكلفة لكل من برامج الإغاثة والقدرة على الصمود. ويوفر هذا النهج فرصة إضافية لتحقيق الأثر الطويل الأجل من خلال دعم النساء في إنشاء حسابات مصرفية وحسابات عبر الأجهزة المحمولة.

39- وأعاد تحديث سياسة تعزيز القدرات القطرية لعام 2022[48] تأكيد الأهمية الحاسمة لتعزيز النظم الوطنية لمعالجة العوامل المحركة الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتشدد السياسة المحدثة على أن الحكومات مسؤولة في المقام الأول عن تقديم الخدمات إلى السكان بما يضمن قدرتهم على تلبية احتياجاتهم من الأمن الغذائي والتغذية. وتولي تدخلات **البرنامج** الأولوية للملكية الوطنية، والمرونة والاستجابة للاحتياجات المحلية، وتقدم الدعم التقني المستهدف الذي يعزز النظم وييسر تسليم مسؤولية برامج **البرنامج** إلى المؤسسات الوطنية ودون الوطنية.

40- ويُستكمل تعزيز القدرات القطرية بسياسة إضفاء الطابع المحلي التي اعتمدت في عام 2025،[49] والتي تهدف إلى تغيير الطريقة التي يصمم ويقدَّم بها عمل **البرنامج** لتوفير دعم أفضل للجهود المبذولة بقيادة محلية بما يستجيب لاحتياجات الأشخاص المتضررين وأولوياتهم. وتقر السياسة بأن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تؤدي دور المستجيبين الأوائل، وكذلك الجهات الفاعلة التي تعمل في مرحلة الميل الأخير لتقديم المساعدة في أوقات الأزمات، وأن تقليل آثار الصدمات المتعددة المتغيرات إلى أدنى حد والتعافي منها يبدآن وينتهيان بالقدرات المحلية.

41- وبالإضافة إلى السياسات المشار إليها أعلاه، تظهر الخطة الاستراتيجية التزام **البرنامج** بالمجموعة الكاملة من السياسات والاستراتيجيات التي توجه عمل المنظمة. وهي تشمل السياسات المتعلقة بالعوامل المحركة لانعدام الأمن الغذائي،[50] والمبادئ الإنسانية، والحصائل الاستراتيجية،[51] والأولويات الشاملة،[52] والعوامل التمكينية،[53] والحوكمة المؤسسية.

---

[45] "*تعريف حالات الطوارئ*" (WFP/EB.1/2005/4-A/Rev.1)؛ و "*الاستعداد للطوارئ" تعزيز استعداد* ***البرنامج*** *للطوارئ من أجل تقديم استجابة فعالة*"(WFP/EB.2/2017-4-B/Rev.1).

[46] **البرنامج**. 2024. *تحديث سياسة القدرة على الصمود*.

[47] **البرنامج**. 2023. *سياسة النقد: تسخير قوة المال لمساعدة الناس على البقاء والازدهار*.

[48] **البرنامج**. 2022. *سياسة تعزيز القدرات القطرية المحدثة*.

[49] "سياسة إضفاء الطابع المحلي" (WFP/EB.A/2025/5-A).

[50] **البرنامج**. 2024. *تحديث سياسة تغير المناخ*.

[51] **البرنامج**. 2024. *سياسة الوجبات المدرسية*.

[52] "*سياسة* ***البرنامج*** *بشأن المساواة بين الجنسين*" (WFP/EB.1/2022/4-B/Rev.1).

[53] ***البرنامج***. *2021. سياسة شؤون العاملين.* "*سياسة التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي*"*(WFP/EB.A/2015/5-D).*

رؤى مستمدة من الاستعراضات والتقييمات الرئيسية

42- أقر تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 بحدوث تحوّلات استراتيجية مهمة في رؤية **البرنامج** الاستراتيجية ونهجه، بما في ذلك توضيح أكبر لطموحات **البرنامج** في خطط "إنقاذ الأرواح" و"تغيير الحياة". بيد أنه تبين أن نطاق الخطة واسع جدا بحيث يعجز عن توجيه عملية تحديد أولويات التدخلات على المستوى القطري. كما سلط التقييم الضوء على الحاجة إلى تحديد أفضل للميزة النسبية **للبرنامج**، بما يتجاوز قدراته الواضحة على الاستجابة لحالات الطوارئ. كما أن التقسيم دون المستوى الأمثل للعمل بين المقر والمكاتب الإقليمية، والاعتماد على التمويل المخصص والقصير الأجل، والنُهج القائمة على المعاملات في الشراكات، والعمليات الداخلية المفرطة التعقيد، أعاقت أيضا كفاءة **البرنامج** وفعاليته.

43- وأكد تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لعام 2024[54] ضرورة أن يحدد **البرنامج** ولايته المزدوجة ويعرضها بوضوح في سياق الموارد المخفضة، بما في ذلك الكيفية التي يخطط بها لإدماج برامج الاستجابة لحالات الطوارئ وبناء القدرة على الصمود. ولمواصلة الوصول إلى الأشخاص الضعفاء، سيتعين على **البرنامج** تعزيز التعاون مع الحكومات والشركاء للحفاظ على تمويله لمن هم في حاجة ماسّة وإمكانية الوصول إليهم، ولا سيّما في حالات النزاع التي تتسم باستقطاب شديد. ومن المهم أيضا أن يعالج **البرنامج** الشواغل المتعلقة بتحريف مسار المعونة والالتزام بالمبادئ الإنسانية وأن يشارك في مناقشات مفتوحة مع الجهات المانحة بشأن تحمل المخاطر.

44- وأثنت التقييمات المستقلة[55] على سرعة تحرك **البرنامج** وقدرته على توسيع نطاق عملياته في حالات الأزمات، وهي أحد مواطن القوة الأساسية في ظل المخاطر المستمرة، حتى في السياقات المستقرة. كما أنها أشارت إلى تحسن تكامل الاستجابة الإنسانية والتدخلات التي تركز على التنمية، والجهود القوية التي يبذلها **البرنامج** لضمان حسن التوقيت والكفاءة من حيث التكلفة. بيد أن التقييمات شددت أيضا على ضرورة زيادة الاستثمار في الاستعداد لحالات الطوارئ وضمان اتباع النهج المستندة إلى الأدلة إزاء الاستهداف وتحديد الأولويات، بما يضمن شمول جميع الفئات السكانية الضعيفة. كما أن جهود تعزيز القدرات تستلزم نهجا أكثر استراتيجية وتوجها نحو النظم. وفي ما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا على وجه الخصوص، أوصى تقرير تجميعي للتقييمات[56] بأن يبين **البرنامج** بوضوح الأساس المنطقي لحضوره ولعرض برامجه من حيث بناء النظم والقدرات الوطنية. كما أوصى كذلك بأن يقوم **البرنامج** بإيضاح وإيصال استراتيجياته المتعلقة بتسليم المسؤولية والانتقال، وأن يحدد، عند الاقتضاء، مسار الخروج من العمليات.

مكانة البرنامج ومزاياه النسبية

رؤية البرنامج وتموضعه

45- يلتزم **البرنامج** بالجهود العالمية للقضاء على الجوع. ويؤكد **البرنامج** مجددا دعمه للجهود الأوسع التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومساعدة البلدان في الاستجابة للاحتياجات العاجلة للأشخاص الأكثر تخلفا عن الركب. وفي السياق الحالي المعرض للأزمات والمقيد الموارد، يجب على **البرنامج** أن يسعى إلى تعزيز سرعته في التحرك. وسيتعين على **البرنامج** أكثر من أي وقت مضى أن يتوقع التغيرات في البيئة التشغيلية ويتكيف معها ويستجيب لها. ويتطلب ذلك من المنظمة أن تكون مستعدة لتوسيع نطاق عملياتها بسرعة عند وقوع الصدمات، ولتقليص حضورها وتسليم مسؤولية برامجها إلى الحكومات والشركاء.

---

[54] شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. 2024. *تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف* ***للبرنامج***.

[55] **البرنامج**. *تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية*. **البرنامج**. 2024. *تقييم سياسة* ***البرنامج*** *بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ*. **البرنامج**. 2024. *تقييم استجابة* ***البرنامج*** *الطارئة للأزمة الممتدة في منطقة الساحل وبلدان أخرى في وسط أفريقيا للفترة 2018-2023*. **البرنامج**. 2024. *تقرير تجميعي للأدلة والدروس المستفادة من التقييمات المركزية واللامركزية بشأن الشركاء المتعاونين مع* ***البرنامج***.

[56] **البرنامج**. 2025. *تقرير تجميعي عن عمل* ***البرنامج*** *في البلدان المتوسطة الدخل (2019-2024)*.

46- وفي الفترة 2026-2029، سيركز **البرنامج** جهوده في المجال الذي يتفوق فيه في مكافحة الجوع: تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية العاجلة في السياقات الهشة وسياقات حالات الطوارئ، على نطاق واسع. وستظل تلبية الاحتياجات الملحة على رأس أولويات المنظمة، ومع ذلك، يدرك **البرنامج** أنه لا يستطيع تقديم المساعدة في حالات الطوارئ إلى الأشخاص أنفسهم عاما بعد عام. ولذلك، سيشجع على تحقيق قدر أكبر من التكامل بين تدخلاته المتعلقة بحالات الطوارئ والقدرة على الصمود من أجل تقديم مجموعة متماسكة من البرامج التي تعزز الاعتماد على الذات، وتحد من الاحتياجات الإنسانية في الأجل القريب من خلال الاستثمار في المجتمعات المحلية المعرضة للأزمات، وتبني قدرات الحكومات المضيفة.

47- وعلى المستوى القطري، سيضمن **البرنامج** مواءمة خططه الاستراتيجية القطرية مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وحيثما ينطبق ذلك، مع خطط الاستجابة الإنسانية. ولا يزال **البرنامج** ملتزما بالتعاون بين الوكالات وسيواصل قيادة المجموعات الإنسانية، أو المشاركة في قيادتها.

المزايا النسبية المستهدفة

48- في السياقات الهشة، غالبا ما يدعم الحضور الميداني العميق **للبرنامج** المجتمع الإنساني بأسره. وسيستثمر **البرنامج** في الحفاظ على ميزته النسبية في سلاسل الإمداد، والاستجابة لحالات الطوارئ والتنفيذ. و**البرنامج** رائد في جمع البيانات في الوقت الفعلي وتحليل انعدام الأمن الغذائي، وتوجيه الجهود المبذولة لتحديد المتطلبات التشغيلية، وتقديم البيانات إلى الشركاء، بما في ذلك نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ويتمتع **البرنامج** بقدرة فريدة على الربط بين الاستجابة في حالات الطوارئ وبناء النُظم، وهو ما يتيح له بناء قدرات شبكات الأمان في السياقات الهشة حيث يعمل.

49- وفي السياقات الانتقالية، تكمن الميزة النسبية **للبرنامج** في تنفيذ البرامج التي تدعم قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وتستفيد هذه البرامج من البنية التحتية والشراكات والعلاقات التي يبنيها **البرنامج** للاستجابة لحالات الطوارئ، وعلى قدرته على التنقل بين البرامج الإنسانية وبرامج القدرة على الصمود على نطاق واسع.

50- وفي السياقات الأكثر استقرارا، تكمن الميزة النسبية **للبرنامج** في الاستفادة من خبرته في دعم برامج الحكومات والشركاء. وتعتبر برامج الوجبات المدرسية أحد مجالات القوة لدى **البرنامج**. ويكمن مجال آخر لقوة **البرنامج** في دعم الحكومات في تفعيل البرامج الوطنية، مثل احتياطيات الحبوب الاستراتيجية أو السجلات الاجتماعية، التي تستخدم خبرة **البرنامج** التي اكتسبها من تطوير وتنفيذ برامج المساعدة الغذائية والمساعدة القائمة على النقد.

51- وفي المجالات التي تقع خارج نطاق الميزة النسبية **للبرنامج**، ستعمل المنظمة مع الحكومات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الشريكة الأخرى للاستفادة من خبراتها وقدراتها. وبناء على ذلك، فإن هذه الخطة الاستراتيجية تقلل من التركيز على العمل في مجالات الطاقة، والثروة الحيوانية، وإنتاج الأغذية (البذور والأدوات والأسمدة) والتعليم الرقمي، ومبادرات مصايد الأسماك، والتمويل المتناهي الصغر، والمشروعات الهندسية، وتطوير البرمجيات للحكومات. وقد يستمر الاضطلاع بهذه الأنشطة التي تحظى بتركيز أقل عندما تُدمج في الاستراتيجيات الوطنية التي يدعمها **البرنامج**، أو عندما تخفض تكلفة برامج **البرنامج**. وسيقلل **البرنامج** أيضا التركيز على المشروعات الصغيرة النطاق، حيث إن ميزته النسبية تكمن في العمل على نطاق واسع.

استراتيجية تسليم المسؤولية

52- يتمثل الهدف الشامل **للبرنامج** في القضاء على الجوع. وبناء على ذلك، سيعمل **البرنامج** على ضمان ألا تؤدي برامجه إلى الاعتماد على المساعدات وسيركز على تنفيذ البرامج التي تعزز الاعتماد على الذات، أو التي يمكن تسليم المسؤولية عنها إلى الحكومات المضيفة. وسيدعم **البرنامج** أيضا البرامج الحكومية من خلال المساعدة التقنية التي تبني القدرات. كما ينطوي العمل الذي يقوم به **البرنامج** لإضفاء الطابع المحلي على تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية، مثل المنظمات المجتمعية والجهات الفاعلة المحلية في القطاع الخاص. ويهدف ذلك إلى تمكينها من الاضطلاع بدور ريادي، بينما يعمل **البرنامج** على نحو متزايد كجهة داعمة فقط.

53- وسينظر **البرنامج** بعناية في حضوره القطري للتركيز على الاحتياجات الأشد حدة في أكثر السياقات هشاشة، بما في الأزمات الممتدة، أو الصدمات المتكررة، أو وجود الأشخاص النازحين قسرا. وبسبب انخفاض التمويل، فإن **البرنامج** في صدد دراسة نوع الحضور الخاص به لضمان أن يكون الأكثر ملاءمة من المنظور التشغيلي والاستراتيجي. ويتضمن ذلك التحليل معايير تتعلق باحتياجات الأمن الغذائي داخل البلد، وقدرات البلد على الاستجابة، وأهمية عمليات **البرنامج** وأثرها، وتوقعات التمويل المستقبلية، بما في ذلك من الحكومات المضيفة. وقد تزداد الحالات التي يغطي فيها ممثلو **البرنامج** أكثر من بلد واحد، ويتحول فيها المزيد من العمليات إلى مكاتب متعددة الأقطار. وفي نهاية المطاف، قد يختار **البرنامج**، بالتشاور مع الحكومة المضيفة، سحب حضوره تدريجيا من بلد ما.

الحصائل الاستراتيجية

54- تنص هذه الخطة الاستراتيجية على ثلاث حصائل مركزة ومحددة الأولويات ومتكاملة. تتعلق الحصيلة 1 بتلبية الاحتياجات العاجلة للأشخاص الذي يواجهون الأزمات، في حين تركز الحصيلة 2 على بناء الاعتماد على الذات لدى المجتمعات المحلية التي عانت من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتبيّن الحصيلة 3 عمل **البرنامج** في دعم الآخرين، بما يساعد الحكومات على بناء برامجها في مجال الأمن الغذائي.

الحصيلة الاستراتيجية 1: فعالية الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ

55- سيقدم **البرنامج** عمليات طوارئ سريعة، وقائمة على المبادئ وقابلة للتطوير لإنقاذ الأرواح ودرء المجاعة. ويدرك **البرنامج** أن التصدي لانعدام الأمن الغذائي الحاد ومنع المجاعة يتطلبان مزيجا من تدخلات الاستجابة التقنية والبرامجية لحالات الطوارئ، والدعوة الرفيعة المستوى، والدبلوماسية الإنسانية. وتتيح الدبلوماسية الإنسانية **للبرنامج** تأمين الوصول الآمن والمستدام إلى المساعدات الإنسانية وتوفير الحيز الآمن والمستدام للعمل، فضلا عن الدعوة إلى إيجاد حلول سياسية وأمنية مستدامة للأزمات الإنسانية. والنطاق الذي تغطيه عمليات **البرنامج**، وخبرته التقنية وقدرته على تقديم المساعدة على نطاق واسع، حتى في أصعب السياقات، تتيح له أن يحتل مكانة رائدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية، في حين أن حضوره الميداني العميق ومعرفته يجعلان منه أيضا صوتا قويا للعمل من أجل منع المجاعة وإنهائها.

56- وتعطي جهود **البرنامج** للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها الأولوية لتعزيز جودة البرامج، بحيث يتم تقديم المساعدات الغذائية والتغذوية للأشخاص المناسبين، في الوقت المناسب، وبالطريقة المناسبة، إلى جانب ضمان حماية الأشخاص المتضررين واستخدام الموارد بكفاءة وفعالية. ويسعى **البرنامج** إلى إعطاء الأولوية للأشخاص الذين يواجهون القدر الأكبر من العقبات التي تحول دون تلبية احتياجاتهم المتعلقة بالأمن الغذائي، مع الإقرار بأن الموارد المحدودة والضغوط على الشركاء تشكل على نحو متزايد قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على الوصول إلى الأشخاص الأشد احتياجا. ويلتزم **البرنامج** بتوفير حصص غذائية كافية، بما يضمن عدم انخفاض قيمة المساعدات العينية والتحويلات النقدية إلى ما دون عتبات البقاء على قيد الحياة. ويسعى **البرنامج** إلى تقديم المساعدة بطريقة وقائية، ومحددة السياق، وقائمة على المبادئ، ومراعية لظروف النزاع، بما يلبّي الاحتياجات والأولويات والتجارب المختلفة للنساء والرجال، والبنات والأولاد الذين يعمل معهم.

57- ويستفيد **البرنامج** بشكل متزايد من التكنولوجيا وينفذ أساليب أكثر خفة لناحية الحركة وابتكارا في عملياته، مثل استخدام التسجيل الذاتي للوصول إلى المستفيدين، بما في ذلك في حالة عدم وجود شريك متعاون أو مقدمي خدمات مالية. ويستخدم **البرنامج** أيضا الحلول الرقمية لاتخاذ قرارات تتعلق بسلسلة الإمداد للوصول بتصميم عملياته إلى المستوى الأمثل وزيادة الكفاءة. وتُعد البيانات والتحليلات حاسمة الأهمية بالنسبة إلى قدرة **البرنامج** على فهم الاحتياجات، ومواطن الضعف، والأسواق، والسياق والمساعدة على إرشاد القرارات بشأن من يجب استهدافهم وكيفية استهدافهم وإعطائهم الأولوية، ونوع المساعدة التي يجب تقديمها بالطريقة الأنسب.

58- وفي حالات الطوارئ، يسعى **البرنامج** إلى تحسين نوعية برامجه من خلال توفير استجابة برامجية متكاملة تلبي الاحتياجات الغذائية والتغذوية العاجلة، وتحد من المخاطر، وتعزز القدرات الوطنية، وترسي الأسس للتعافي المبكر والقدرة على الصمود

والانتقال إلى التدخلات التي تقودها الجهات الفاعلة الإنمائية أو الحكومات. وجرى تصميم المساعدات الغذائية العامة، التي تقدم من خلال التحويلات القائمة على النقد أو التحويلات العينية بحسب الاحتياجات، وأداء السوق الوظيفي، والموارد المتاحة بهدف إنقاذ الأرواح من خلال تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية الأساسية، وتستكمل بالدعم الغذائي المستهدف، والوجبات المدرسية، وحماية سبل كسب العيش لزيادة الأمن الغذائي والتغذوي الأسري وضمان استمرارية التعليم.

59- ويُمكِّن الاستعداد لحالات الطوارئ **البرنامج** وغيره من الاستجابة بشكل أسرع، وأكثر فعالية، وأكثر كفاءة من حيث التكلفة. وتشمل أعمال الاستعداد التي يقوم بها **البرنامج** التخطيط القائم على الوعي بالمخاطر للطوارئ، والتخزين المسبق للأغذية والمواد الأساسية الأخرى، واتفاقات الاستعداد مع الشركاء المتعاونين ومقدمي الخدمات، والمساعدة التقنية المصممة لتعزيز النظم الوطنية. وتساعد هذه الجهود في ضمان وصول المساعدة إلى الأشخاص المتضررين حيثما ومتى تشتد الحاجة إليها.

60- ومع تعرض أعداد متزايدة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي لظواهر جوية متطرفة ومتكررة يمكن التنبؤ بها في أغلب الأحيان، فإن الإنذار المبكر، والعمل الاستباقي قبل الصدمات، والعمل المبكر بعد الصدمات مباشرة، ستساعد على إنقاذ الأرواح، وادخار الوقت والمال. ويمكن أن يحقق كل دولار يستثمر في العمل الاستباقي عائدا يصل إلى 7 دولارات أمريكية في شكل خسائر تم تجنبها وفوائد إضافية.[57] وسيواصل **البرنامج**، بالشراكة مع الآخرين، الاستفادة من بيانات وتحليلات الإنذار المبكر لتوقيت تقديم المساعدة والمعلومات إلى المجتمعات المحلية الضعيفة*قبل* حدوث ظاهرة جوية متطرفة، وستدعم المنظمة الحكومات للقيام بالأمر نفسه، مع إيلاء تركيز أكبر على الأنواع الأكثر فعالية للعمل الاستباقي. وستواصل المنظمة الاستفادة من تحليلات البيانات، وأدوات التنبؤ، والتكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لتعزيز تخطيط السيناريوهات والاستعداد لها.

61- وتولي الاستجابة التغذوية في حالات الطوارئ في **البرنامج** الأولوية لمعالجة الهزال ونقص المغذيات الدقيقة لدى الأطفال الصغار، والحوامل والمرضعات من النساء والبنات، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لدعم الهدف العام المتمثل في خفض معدل الوفيات. ويضع **البرنامج** الوقاية في صميم نهجه من خلال الدعم التغذوي المستهدف للأطفال الصغار، والحوامل والمرضعات من النساء والبنات. وفي ما يتعلق بمن يظهرون مستويات معتدلة من الهزال، يستخدم **البرنامج** تدخلات للتصدي للهزال حيث يعمل من خلال التنسيق الوثيق مع اليونيسف والسلطات الوطنية والعاملين الصحيين المجتمعيين لتحقيق أقصى قدر من التغطية والكفاءة والأثر.

62- وكثيرا ما يواجه اللاجئون، والعائدون، والنازحون داخليا، والمهاجرون الضعفاء، وغيرهم من الأشخاص النازحين مواطن ضعف مختلفة ومتفاقمة تزيد من انعدام أمنهم الغذائي والتغذوي وتحد من فرص حصولهم على الخدمات الوطنية، والأراضي وفرص العمل. ولا تهدف عمليات **البرنامج** في سياقات النزوح إلى تلبية الاحتياجات العاجلة فحسب، بل أيضا إلى دعم التقدم نحو إيجاد حلول مستدامة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة والشركاء الآخرين.

63- ولتخفيف ضغط الطلبات على النظام الإنساني، سيضاعف **البرنامج** جهوده لضمان تقديم المساعدة في إطار برامجه الخاصة بنية واضحة للإسهام في تحسين النظم الوطنية حيثما أمكن ذلك، بما يتوافق مع المبادئ الإنسانية. ويشمل ذلك مواءمة العمليات مع البرامج الوطنية، ووضع نماذج نهج مبتكرة لتصميم البرامج وتنفيذها، والتخطيط للانتقال إلى البرامج الوطنية. وسيطبق **البرنامج** خبرته لكي تتمكن البرامج التي تقودها الحكومات من تحسين قدرتها على تحمل الصدمات الواسعة النطاق والتكيف لتلبية الاحتياجات الجديدة.

[57] منظمة الأغذية والزراعة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، **والبرنامج**. 2025. *إنقاذ الأرواح، وادخار الوقت والمال – أدلة من العمل الاستباقي*.

الإطار 2: الدعم الذي يقدمه البرنامج إلى السكان النازحين

في عام 2025، يعتزم **البرنامج** تقديم الدعم إلى ما يزيد على 25 مليون من النازحين قسرا والمهاجرين الضعفاء. وسيستفيد **البرنامج** من حضوره التشغيلي وخبرته في مجال التقييم لتطوير برمجة تستند إلى الأدلة ودعم جهود الدعوة الوطنية والعالمية. وسيصمم **البرنامج** المساعدة بطريقة مراعية لظروف النزاعات وسيتبع نهجا محدد السياق ويركز على الأشخاص لتكييفه مع الاحتياجات المحددة للسكان النازحين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم.

وفي حين أن المعونة ضرورية في الفترة التي تلي النزوح مباشرة، فإن المساعدة الإنسانية ليست حلا طويل الأجل للأشخاص النازحين. وبالتالي، فإن **البرنامج** يهدف إلى تنفيذ برامج متكاملة تعزز الحلول المستدامة من البداية بينما يعمل على تلبية الاحتياجات العاجلة. وسيواصل **البرنامج** العمل بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغيرهما لضمان أن تكون الاستجابة الإنسانية منسقة وفعالة ومناسبة التوقيت. وستعمل المنظمة كذلك مع الجهات الفاعلة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ الحلول تماشيا مع الالتزامات الواردة في مذكرة التفاهم العالمية بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **والبرنامج**، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (والالتزامات المحددة بهذا الواردة في المنتدى العالمي للاجئين)، والاتفاق العالمي بشأن الهجرة، وخطة عمل الأمين العام بشأن النزوح الداخلي.

الحصيلة الاستراتيجية 2: تقليل الاحتياجات وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات

64- في حين يركز **البرنامج** على الاستجابة لحالات الطوارئ، فإنه سينتهز كل فرصة ممكنة لتقليل الاحتياجات الإنسانية، حتى في خضم الأزمات. وسيصمم **البرنامج** برامج لتعزيز القدرة على الصمود تمكّن الأشخاص من تحمل الصدمات بشكل أفضل، مع الحفاظ على الأمن الغذائي والتغذية – وهو أمر بالغ الأهمية في سياق يتسم بتزايد حدة الصدمات وعوامل الإجهاد وتشابك الأزمات.

65- وسيتمثل النهج الذي يتبعه **البرنامج** في تصميم البرامج التي تساعد على منع استمرار الاعتماد على المساعدة الإنسانية من خلال معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي. وسيركز عمل **البرنامج** المتعلق بالقدرة على الصمود على المواقع والمجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد الممتد أو المتكرر الحدوث، مع إعطاء الأولوية للأشخاص الذين يتأثر أمنهم الغذائي وتغذيتهم أكثر من غيرهم بالصدمات، ولا سيما النساء والشباب والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية، من بين آخرين.

66- وسيركز **البرنامج** على أنشطة القدرة على الصمود التي تحقق أثرا واسع النطاق. وهناك إمكانات كبيرة: تُظهر الأدلة الواردة من حكومة النيجر أنه بفضل المشاركة في برامج القدرة على الصمود المتكاملة التي يديرها **البرنامج** وشركاؤه، لم تعد نسبة 80 في المائة من المجتمعات المحلية التي كانت تعتمد سابقا على الدعم الإنساني بحاجة إلى مساعدة غذائية في عام 2022 أو 2023، على الرغم من تعرض البلد لأشد موجة جفاف خلال عقد من الزمن.[58]

67- وسيعطي **البرنامج** الأولوية للأنشطة استنادا إلى قدرتها المثبتة على تحقيق النتائج. ولتحقيق هذه الغاية، سيستثمر **البرنامج** في جمع الأدلة على مساهماته في تخفيض احتياجات المساعدات الغذائية الإنسانية. وسيشمل ذلك العمل مع شركاء البحوث لوضع مقاييس فضلا عن الاستفادة من الرصد الروتيني **للبرنامج** ونُهجه النوعية، ودراساته المتخصصة واستعراضاته وتقييماته.

68- وسيكون التفكير المنظومي في صميم برمجة **البرنامج** بشأن القدرة على الصمود. ويعد فهم المسائل المعقدة باعتبارها جزءا من نظام أكبر ومترابط بدلا من مشاكل معزولة شرطا مسبقا لتحقيق الأثر الدائم. وسيركز **البرنامج** على ما هو في أفضل وضع للقيام به، أي دعم الشركاء في تطوير نهج متعددة القطاعات مصممة خصيصا للظروف المحلية.

69- سيعمق **البرنامج** التعاون الاستراتيجي والتشغيلي، من خلال إشراك الشركاء الذين لديهم خبرة تكميلية لتعزيز حصائل القدرة على الصمود المشتركة. وسيعمل على المواءمة مع التحالفات الأوسع نطاقا وسيستخدم قدرته التنظيمية لتعبئة الاستثمارات،

[58] **البرنامج**. 2024. *تقدير الاحتياجات من المساعدة الإنسانية المتجنبة من خلال برنامج القدرة على الصمود المتكامل التابع للبرنامج في منطقة الساحل*.

بينما يعطي الأولوية للشركاء المحليين. وسيتطلب تحقيق أثر أكبر وجود تآزر قوي مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مجالات مثل تطوير سلاسل القيمة، وإدارة الموارد الطبيعية، والإنذار المبكر، وإدارة المخاطر.

70- وسيعالج **البرنامج** التحديات من خلال برامج القدرة على الصمود المتكاملة القابلة لتوسيع النطاق، مع تنسيق تدخلاته وتنفيذها على مراحل لربط الاستجابة للأزمات وجهود بناء القدرة على الصمود وانتقال الأنشطة وتسليم المسؤولية عنها إلى أصحاب المصلحة الإنمائيين على الأجل الطويل. ومن شأن تنسيق الإجراءات على مستوى الفرد والمجتمع والنظم أن يساعد على ضمان التغيير الدائم.

71- وسيعمل **البرنامج** مع المجتمعات المحلية التي تعاني من تكرار انعدام الأمن الغذائي الحاد باستخدام المساعدة الغذائية لإعادة تأهيل الأصول الإنتاجية. وسيساهم **البرنامج** في الشراكات التي تعزز استصلاح الأراضي بقيادة المجتمعات المحلية، والإيكولوجيا الزراعية، وغيرها من الممارسات المبتكرة التي تعزز أسس سبل كسب العيش. فالنُهج المجتمعية الشاملة تبني الثقة وتعزز التماسك الاجتماعي، وتشجع الاستخدام الأكثر إنصافا للموارد، حيث تعود بالفائدة بشكل خاص على النساء والبنات. وقد أثبتت هذه الأنشطة، عندما جرى تنفيذها على نطاق واسع، أنها تزيد من القدرة على الصمود وتقلل الاحتياجات الإنسانية الطويلة الأجل.[59]

72- وفي الأزمات الممتدة المتعلقة بالأمن الغذائي في السياقات الحضرية أو سياقات النزوح، حيث تكون القدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية محدودة، سيشرك **البرنامج** الشركاء في تعزيز تطوير المهارات التي تحسن بشكل مستدام الوصول إلى فرص كسب العيش القائمة على سوق العمل على نطاق واسع. ويشمل ذلك تعزيز التعاون والسعي إلى تحقيق أوجه التكامل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في السياقات الحضرية، ومع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية في سياقات النزوح. وسيولى اهتمام خاص للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

73- وكجزء من مجموعات التدابير المتكاملة لتعزيز القدرة على الصمود أو التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، سيزود **البرنامج** المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة المحلية في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بالأدوات اللازمة لمواجهة عوامل الإجهاد والصدمات الموسمية بشكل أفضل. وسيدعم **البرنامج** الحلول المالية مثل المدخرات والقروض لمساعدة هذه الجهات الفاعلة في إدارة المخاطر. وسيعمل أيضا مع الحكومات، والشركاء والمجتمعات المحلية لتقديم خدمات المعلومات عن الطقس والمناخ التي تساعد المزارعين على اتخاذ قرارات مستنيرة طوال موسم الزراعة، مما يعزز التكيف مع المناخ.

74- وفي المجتمعات المحلية المعرضة لانعدام الأمن الغذائي الممتد أو المتكرر، سيعمل **البرنامج** على الاستفادة من البرمجة في مجال القدرة على الصمود لتحسين حصائل الأنماط الغذائية والتغذية، على سبيل المثال من خلال إدماج الاعتبارات التغذوية بصورة أكثر انتظاما في اختيار الأصول وفي عمله مع الأسواق. وفي إطار عمله مع الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة المحلية، سيعزز **البرنامج** تقوية الأغذية – وهي طريقة تتسم بالكفاءة من حيث التكلفة للتصدي للنقص المغذيات الدقيقة على نطاق واسع - وتجهيز أغذية متنوعة ومأمونة وغنية بالمغذيات وتوزيعها واستهلاكها محليا.

75- وسيستثمر **البرنامج** في المنصات المجتمعية لتنفيذ البرامج التي تمنع سوء التغذية الحاد المعتدل وتتصدي له، بالتعاون مع اليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرين للتصدي لهزال الأطفال، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن هزال الأطفال. وستعزز استراتيجيات التغيير الاجتماعي والسلوكي استهلاك الغذاء الصحي والمغذي وسيعمل **البرنامج** مع الجهات الفاعلة المحلية من أجل تعزيز الحصائل التغذوية في الأجل الطويل.

76- سيعمل **البرنامج** في وقت مبكر على تحديد استراتيجية واضحة لانتقال برامج القدرة على الصمود وتسليم المسؤولية عنها إلى الإدارة المحلية والوطنية. وسيعزز **البرنامج** قدرة الشركاء المحليين وسينسحب تدريجيا حالما تسمح الحالة وقدراتهم بذلك.

[59] *المرجع نفسه.*

الحصيلة الاستراتيجية 3: تمكين برامج الحكومات والشركاء

77- يحتاج العالم، أكثر من أي وقت مضى، إلى خبرة **البرنامج** في إيصال المساعدات لدعم الحكومات والشركاء. وفي إطار هذه الخطة الاستراتيجية، سيقوم **البرنامج** بربط عمله المتعلق بتعزيز برامج ونظم شبكات الحماية الوطنية بالجهود الإنسانية بصورة أكثر منهجية وتعمدا. كما سيوفر **البرنامج** الخدمات المشتركة والدعم المصمم خصيصا عند الطلب للحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية.

78- وفي سياق دعمه لبرامج ونظم شبكات الحماية الحكومية، سيركز **البرنامج** على ثلاثة مجالات رئيسية يتمتع فيها بميزة نسبية: الوصول إلى أكثر الأشخاص ضعفا؛ ومساعدة الأشخاص على إدارة المخاطر التي يواجهونها من الظواهر الجوية المتطرفة وغيرها من الصدمات؛ والتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

79- وسيدعم **البرنامج** النظراء الحكوميين في تصميم وتنفيذ برامجهم الخاصة بالتحويلات النقدية والعينية لمساعدة الأشخاص على تحمل تكاليف أنماط غذائية صحية، وللمساهمة بشكل إيجابي في النظم الغذائية المحلية. وسيساعد **البرنامج** الجهات الفاعلة الحكومية في الحفاظ على استمرارية برامجها وتكييفها في حالات الكوارث والاضطرابات الأخرى، مما يعزز الروابط بين السلطات المسؤولة عن إدارة الكوارث والحماية الاجتماعية. وفي السياقات حيث تكون النُظم الوطنية معطّلة بشدّة أو غائبة، أو حيث لا يكون التعاون مع الحكومات ممكنا، سيعمل **البرنامج** مع الشركاء الآخرين في المجالين الإنساني والإنمائي لتمهيد الطريق لبناء نُظم وطنية مستقبلية.

80- يمثل **البرنامج** المصدر المرجعي في مجال الوجبات المدرسية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني، والمصدر الموثوق للمعلومات والخبرة للحكومات والشركاء. وفي البلدان المستقرة المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، يضطلع **البرنامج** بشكل أساسي بدور تمكيني، حيث يقدم المساعدة التقنية والسياساتية للحكومات التي تسعى إلى وضع برامج مملوكة وطنيا والحفاظ عليها. وفي السياقات الهشة أو المتأثرة بالأزمات، سيواصل **البرنامج** تقديم الدعم التشغيلي المباشر، بما يضمن الحصول على وجبات مدرسية جيدة النوعية، مع العمل على بناء الأسس اللازمة للملكية الوطنية في المستقبل. وسيواصل **البرنامج** دعم التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، بحيث ييسر القيادة الحكومية إلى جانب تعزيز الاقتصادات المحلية والنظم الغذائية.

81- وسيواصل **البرنامج**، بوصفه الجهة المضيفة لأمانة تحالف الوجبات المدرسية، تعزيز الحركة العالمية من خلال تنسيق الجهود عبر البلدان والقطاعات، وتعزيز الالتزام السياسي، ودعم التعاون الشامل والمتعدد القطاعات. وتحتاج الحكومات والمجتمعات المحلية إلى شركاء يمكنهم تقديم دعم متعدد القطاعات ومتكامل في مختلف المجالات التقنية. ويعني ذلك، بالنسبة **للبرنامج**، الاستمرار في توسيع نطاق التعاون والشراكات الاستراتيجية مع الجهات الفاعلة ذات الصلة مثل اليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين؛ ومجموعة واسعة من المنظمات الوطنية والمحلية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية.

82- وتماشيا مع مبادرتي الأمم المتحدة 80 وإعادة ضبط العمل الإنساني، سيقود **البرنامج** منصة متكاملة لإيصال المساعدات تابعة للأمم المتحدة يمكن للكيانات التي لديها قدرات قوية في سلسلة الإمداد أن تقدم من خلالها الخدمات للآخرين، مما يؤدي إلى توليد الوفورات وتحقيق أوجه الكفاءة على نطاق المنظومة ككل في مجالات مثل المشتريات المركزية ونقل البضائع والأشخاص إلى نقاط التسليم النهائية. كما يمكن أن تتضمن المنصة تسليم المساعدة النقدية الإنسانية مع آلية تحقق مدمجة وإلغاء الازدواجية.

83- ومن خلال الخدمات التي صدر بها تكليف مثل الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، وشبكة مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، يوفر **البرنامج** بنية تحتية موثوقة ويمكن التعويل عليها في الحالات التي لا تكون فيها البدائل التجارية أو الثنائية مجدية. وتتيح الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة التي تديرها دائرة الطيران التابعة **للبرنامج**، وصول العاملين

في مجال الاستجابة الإنسانية إلى العمليات الميدانية. وبالإضافة إلى خدمات نقل الركاب، يوفر **البرنامج** عمليات نقل جوي للبضائع، وعمليات إنزال جوي، وعمليات إجلاء في حالات الطوارئ على أساس استرداد التكاليف.

84- وأدارت شعبة المشتريات في **البرنامج** مشتريات بقيمة تفوق 2.5 مليار دولار أمريكي في 153 بلدا في عام 2024، وبالتالي، إنها تشكل حجر زاوية في التنفيذ التشغيلي وتحقيق أثر اقتصادي. وسيبني **البرنامج** على هذا الأساس لتوسيع نطاق دعمه للحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف. وستتيح مبادرة الشراكات بين المشتريات الإنسانية والمشتريات العامة تقديم الخدمات المباشرة، وبناء القدرات، وتقديم الدعم الاستشاري لأطر المشتريات العامة.

85- ومع تزايد الأزمات حجما وتعقيدا، يشكل تنسيق اللوجستيات، بما في ذلك من خلال المجموعات، عنصرا أساسيا في هندسة العمل الإنساني. ويقف **البرنامج** على أهبة الاستعداد لتوفير خبرته في اللوجستيات وقيادته في مجال اللوجستيات لمواصلة تعزيز القدرات اللوجستية الجماعية. واعتبارا من يناير/كانون الثاني 2025، يقدم **البرنامج** خدمات سلسلة الإمداد عند الطلب في 44 بلدا، ويدعم الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية في سياقات تتراوح بين الأزمات الممتدة والانتقالات الهشة. ويتمثل طموح **البرنامج**، في ما يتعلق بدعمه للنظم الوطنية، في العمل مع الآخرين لتمكين قدرات الاستجابة السيادية، وتعزيز حصائل الأمن الغذائي الطويلة الأجل.

86- ويتزايد إضفاء الطابق الرقمي على العمليات الإنسانية، مما يتطلب ربط مجتمع الاستجابة بأولئك الذين يتلقون المساعدة. ويواصل **البرنامج** تقديم خدمات الاتصالات المشتركة الحيوية في حالات الطوارئ، بما في ذلك من خلال مجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ.

87- ومن خلال الاستفادة من بياناته وقدرته التحليلية - بدءا من التقييمات الميدانية والرصد شبه الآني وصولا إلى التحليلات التنبؤية القائمة على تعلم الآلة والوصول إلى الصور الساتلية - يساعد **البرنامج** على سد الثغرات الحرجة في البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المنظمة الخدمات الإدارية وخدمات البنى التحتية التي تعزز الحكومات والشركاء.

الأولويات الشاملة

تمكين التغذية والأنماط الغذائية الصحية

88- إن ضمان التغذية الكافية أمر أساسي لتفادي إلحاق ضرر لمدى الحياة بالصحة والتعلم والإنتاجية الاقتصادية يمكن أن يحدث في أوقات الأزمات الإنسانية. وإلى جانب التدخلات الخاصة بالتغذية والمفصلة في إطار الحصائل الاستراتيجية لهذه الخطة، يتم إدماج التغذية بشكل منهجي في برامج **البرنامج**. وتقع الوقاية في صميم نهج **البرنامج**، الذي يتضمن مجموعة من المساعدات الغذائية الأسرية الكافية تغذويا والدعم التغذوي المستهدف المصمم للوقاية من جميع أشكال سوء التغذية.

89- ويهدف **البرنامج** إلى الوصول إلى الأشخاص الأكثر عرضة لمخاطر سوء التغذية أو الأنماط الغذائية غير الكافية. وسيولي **البرنامج**، في إطار هذه الفئات السكانية المعرضة للمخاطر، اهتماما خاصا للاحتياجات التغذوية للأطفال الصغار والحوامل والمرضعات من النساء والبنات حيث إنهم أكثر عرضة لسوء التغذية.

90- وسيقيم **البرنامج** شراكات مع مؤسسات البحوث، بما في ذلك تلك الموجودة في بلدان الجنوب، لدعم توليد أدلة قوية ونماذج تنفيذ قابلة لتوسيع النطاق يمكن الاسترشاد بها في وضع السياسات وتصميم البرامج. وسيستخدم **البرنامج** الأدوات التحليلية لتحديد سبل معالجة الفجوات التغذوية للأشخاص المحتاجين بأكبر قدر ممكن من الفعالية من حيث التكلفة. ويشمل ذلك استخدام النُهج القائمة على البيانات مثل تحسين الأنماط الغذائية إلى المستوى الأمثل، ونمذجة التدخلات لمعالجة أوجه التفاوت في القدرة على الوصول إلى أنماط غذائية صحية. وسيدمج **البرنامج** أيضا اعتبارات التغذية في تقييماته لأداء السوق الوظيفي وسلاسل القيمة.

91- وللمساعدة على تعزيز الفهم الجماعي لمواطن الضعف التغذوي، سيعمل **البرنامج** مع اليونيسف، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والحكومات وغيرها.

تمكين النساء والبنات والنهوض بالمساواة

92- يواصل **البرنامج** التزامه بتمكين المرأة ويُسرّع وتيرته، حيث يوسّع نطاق جهوده لإزالة الحواجز التي تعترض تحقيق المساواة للجميع، بغض النظر عن الموقع الجغرافي، أو القيود المفروضة على التنقل، أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أو الجنس، أو العمر، أو الإعاقة، أو العرق، أو الإثنية، أو الانتماء إلى الشعوب الأصلية. فالأشخاص المهمشون يتأثرون بصورة غير متناسبة بالنزاعات، وعدم الاستقرار البيئي وانعدام الأمن الغذائي.

93- وسيقوم **البرنامج** بتصميم برامج تركز على الأشخاص وتدعم تمكين المرأة بشكل متعمد ومتسق، مع ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ويشمل ذلك ضمان أن تكون عملية جمع البيانات وتحليلها وتصميم البرامج مراعية للسياق وللديناميات الاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتقديم المساعدة إلى المرأة وتكييف البرامج وفقا لاحتياجاتها. ويُسهم دعم تمكين المرأة في الحد من تعرضها وتعرض أسرتها للفقر والعنف والجوع وسوء التغذية.[60]

94- ومن شأن المشاركة المنهجية للرجال والأولاد إلى جانب النساء والبنات أن تعزز نهجا تنهض بالمساواة، بما يضمن فهما أفضل للفوائد المستمدة من تمكين المرأة من حيث تلبية الاحتياجات الغذائية الأسرية، والنهوض بالمجتمعات المحلية وتعزيز نمو المجتمع وازدهاره.

95- وسيعزز **البرنامج** المساواة في حصول الجميع على الخدمات والدعم. وستشمل الجهود تعزيز إمكانية الحصول على المعلومات والخدمات المالية، وإزالة الحواجز المادية والهيكلية التي تعيق المساواة. ويمثل التكيّف مع العلاقات المعقدة بين الأشخاص استنادا إلى الأعراف الاجتماعية أو التقاليد الثقافية أو الممارسات التمييزية سمة أساسية من سمات البرمجة الفعالة.

96- ويشكل النهوض بالمساواة مسؤولية مشتركة. وسيواصل **البرنامج** تعزيز الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والحكومات، ومجموعات المجتمع المدني المحلي والوطني، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، والأشخاص ذوو الإعاقة، والشباب، والشعوب الأصلية، واللاجئون والنازحون داخليا.

ضمان حماية الأشخاص المتضررين والمساءلة أمامهم

97- يعلي **البرنامج** من شأن حماية السكان المتضررين والمساءلة أمامهم باعتبارهما ركيزتين أساسيتين وغير قابلتين للتفاوض للاستجابة القائمة على المبادئ.[61] ويلتزم **البرنامج** بتقديم المساعدة بطريقة آمنة وكريمة ولا تلحق أي ضرر مع الحرص في الوقت نفسه على عدم ترك أحد خلف الركب. ويعتمد **البرنامج** نهجا قائما على الأدلة ومدفوعا بالسياق يدمج اعتبارات الحماية والمساءلة في تحليل الأمن الغذائي وتصميم البرامج وتنفيذها. ويتبع **البرنامج** سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء التقاعس عن اتخاذ أي إجراء بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهو شكل خطير من أشكال سوء السلوك الجنسي ضد الأشخاص الذين يخدمهم **البرنامج**.

98- ويجري **البرنامج** تحليلا منتظما لتحديد مخاطر الحماية وفهم كيف تتفاعل هذه المخاطر مع انعدام الأمن الغذائي وتتفاقم بسببه. ويسترشد بهذه الجهود في تصميم وتكييف البرامج لضمان وصول المساعدة إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة لها بطريقة آمنة وشاملة وشفافة. وسيقوم **البرنامج** بتحديد العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي وضمان حصول الجميع على المساعدة بشكل مجد، مع إيلاء اهتمام خاص لشمول الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، سيعزز **البرنامج** منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتصدي لهما والمساءلة بشأنهما.

99- وسيسترشد **البرنامج** بالمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، بحيث يضمن أن يكون الأفراد والمجتمعات المحلية قادرين على المشاركة بشكل مجد في صنع القرار من خلال مشاركة آرائهم وتفضيلاتهم وأولوياتهم. وسيضمن **البرنامج** إطلاع المجتمعات

---

[60] Hendricks. 2019. *دور الشمول المالي في دفع التمكين الاقتصادي للمرأة*. مجلة Development in Practice؛ الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. 2022. *كيف يمكننا البناء على التقدم المحرز في مجال الشمول المالي للمرأة في ظل جائحة كوفيد-19*؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان. 2020. *الربط بين التمكين الاقتصادي للمرأة، والقضاء على العنف الجنساني، وتمكين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية*. ورقة عمل.

[61] "*سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة*" (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2).

المحلية بانتظام على عمله وأن تتاح لها فرص الوصول الآمن والشامل والسهل إلى آليات التعقيبات المجتمعية الثنائية الاتجاه، التي تستطيع من خلالها طرح الأسئلة والتعبير عن شواغلها وتقديم مدخلاتها. وسيُسترشد بهذه التعقيبات في تعديل البرامج في الوقت المناسب، مما من شأنه أن يعزز الاستجابة والفعالية وجودة البرامج بشكل عام.

إدماج الاستدامة البيئية

100- يقوم **البرنامج** بإدماج الممارسات المستدامة بيئيا في صميم عمله.[62] وتلتزم المنظمة التزاما راسخا بالحد من بصمتها البيئية وضمان أن عملياتها تحمي – ولا تلحق الضرر – البيئة والأشخاص والمجتمعات المحلية التي تخدمها. ومن خلال القيادة بالقدوة، يبين **البرنامج** أن الإشراف البيئي المسؤول والشفاف ليس قابلا للتحقيق وحسب بل هو ضروري في العمل الإنساني.

101- وتشمل جهود **البرنامج** برامجه، وسلاسل إمداده، وخدماته الإدارية، بمشاركة الشركاء والموردين والمجتمعات المحلية. وتشمل المجالات الرئيسية خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين إدارة النفايات، وتقليل استهلاك المياه إلى أدنى حد، وتخفيف تلوث الهواء، وحماية التنوع البيولوجي. وتشمل المبادرات الحالية شراء سلع غذائية منتجة باستخدام تقنيات منخفضة الأثر أو مستمدة من محاصيل قادرة على تحمل الجفاف، والشراكة مع الموردين لتحسين بصمتهم البيئية، باستخدام الطاقة الشمسية في مرافقهم لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين القدرة على الصمود، وتحسين طرق النقل إلى المستوى الأمثل، وإعادة تدوير النفايات الناتجة عن مواد تغليف الأغذية، والمخازن والمكاتب.

102- وقد أدى تحول عمليات **البرنامج** في مجال المشتريات،[63] الذي يرتكز على تجزئة السوق وإدارة فئات الأغذية والسلع والخدمات، إلى تمكين المنظمة من زيادة تعزيز استراتيجياتها في مجال تدبير المصادر مع التركيز بشكل أكبر على الاستدامة البيئية. وتولي جهود الشراء المستدامة في **البرنامج** الأولوية لتدبير مصادر السلع الغذائية المحلية ومن مجتمعات الشعوب الأصلية. ويعزز هذا النهج النظم الغذائية المحلية ويقلل البصمة البيئية لسلاسل الإمداد.

تضمين المبادئ الإنسانية ومراعاة ظروف النزاع

103- لا يؤدي العنف إلى تفاقم الجوع في العالم فحسب، بل يزيد أيضا من تعقيد قدرة **البرنامج** على التنفيذ بطريقة آمنة ومستدامة وقائمة على المبادئ. وتشكل المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال التشغيلي المبادئ التوجيهية **للبرنامج**، حيث توفر الإطار الأخلاقي لجميع البرامج والعمليات، ولا سيما في حالات الطوارئ. فالالتزام الواضح والمتسق بالمبادئ الإنسانية يمكّن **البرنامج** من بناء الثقة، وإدارة المخاطر وفي نهاية المطاف الوصول المستدام إلى الأشخاص المحتاجين. وفي حين أن الالتزام بالمبادئ الإنسانية قد يتطلب مقايضات ونُهجا مرنة بحسب البيئات التشغيلية، فإن الالتزام بهذه المبادئ ضروري لدعم عمل **البرنامج**.

104- ولكل بيئة يعمل فيها **البرنامج** ديناميات اجتماعية وسياسية وإثنية وثقافية وتاريخية فريدة لا تؤثر على عمليات **البرنامج** فحسب، بل *تتأثر* أيضا بعمليات **البرنامج**. ويلتزم **البرنامج** باستخدام نهج محدد السياق ومراعٍ لظروف النزاع في عمله. ويتطلب ذلك استخدام فهم للسياقات التي يعمل فيها **البرنامج** وكيفية تفاعلها مع تدخلاته من أجل التقليل إلى أدنى حد من مخاطر توليد النزاعات أو تفاقمها، أو الوقوع في شرك النزاعات أو الديناميات السياسية أو إحداث أي آثار سلبية على الأشخاص أو البيئة. كما يسعى هذا النهج إلى زيادة الآثار الإيجابية على النزاع إلى أقصى حد ممكن.

105- ويُمكّن النهج القائم على مراعاة ظروف النزاع **البرنامج** من توقع المستويات المتزايدة لانعدام الأمن الغذائي الناجمة عن النزاعات، والإعداد لها والاستجابة لها على نحو أفضل. كما أنه يدعم التصحيح السريع للمسار عند الحاجة للتقليل إلى أدنى حد من أي ضرر تسببه برامجه أو عملياته، مع التمكين أيضا في الوقت نفسه من تحديد تدخلات الأمن الغذائي المستهدفة الكفيلة بالنهوض بالسلام والتماسك الاجتماعي، ولا سيّما على المستوى المحلي. وكما هو موضح في استراتيجيته لتعميم

[62] "السياسة البيئية" (WFP/EB.1/2017/4-B/Rev.1).

[63] "سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية" (WFP/EB.2/2019/4-C).

مراعاة ظروف النزاع لعام 2023، سيواصل **البرنامج** إدماج تحليل السياق ومراعاة ظروف النزاع في برامجه وعملياته، على جميع المستويات، وفي جميع السياقات.

تعزيز إضفاء الطابع المحلي والضمان

106- سيضمن **البرنامج** أن تقود الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بشكل متزايد الجهود الرامية إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي وتعزيز الأنماط الغذائية الصحية، من خلال تقديم الدعم مع الآخرين، بحسب الحاجة. وسينطوي ذلك على الانتقال التدريجي من الشراكات القائمة على المعاملات إلى الشراكات التعاونية مع الشركاء المتعاونين المحليين والوطنيين من غير الدول؛ وتعزيز العمل مع المنظمات المجتمعية باعتبارها شريكة تقنية في الأمن الغذائي والتغذية؛ وزيادة أدوار رواد الأعمال المحليين والشركات الصغيرة في سلاسل الإمداد والأسواق؛ وتعزيز تأثير الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في تشكيل السياسات، والعمليات ومنصات التنسيق.

107- ولتحقيق هذه الأهداف، سيعزز **البرنامج** قدراته ويتبادلها مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، ليس كجهات وسيطة، بل بوصفها الجهات التي تقود وتمتلك جهود الاستجابة المحلية في نهاية المطاف. وسيعزز **البرنامج** النهج التشاركية والشمول المنهجي، من خلال السعي للحصول على المدخلات المباشرة في تصميم التدخلات وتنفيذها وتقاسم سلطة اتخاذ القرار. كما ستعمل المنظمة على تيسير التمويل المباشر والمرن للجهات الفاعلة المحلية، في حين تعزز المساءلة المتبادلة وتقاسم المخاطر.

108- وسينهض **البرنامج** بخطة إضفاء الطابع المحلي مع التمسك بالمبادئ الإنسانية ومعايير الضمان العالمي – مع الإشارة إلى أن الأخيرة ستستفيد من إضفاء الطابع المحلي على نطاق أكبر، حيث أن ذلك النهج يساعد على ضمان وصول المساعدة إلى الأشخاص المستهدفين. ويلتزم **البرنامج** بتوليد الأدلة على مكاسب الكفاءة والجودة الناتجة عن شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وفي هذ الصدد، سيقيّم **البرنامج** مخاطر توسيع هذه الشراكات مقارنة بعواقب تأخير المشاركة أو تجنبها.

109- ويلتزم **البرنامج** التزاما راسخا بالحفاظ على أعلى معايير الشفافية والمساءلة والنزاهة في إدارة موارده. وتوفر تدابير الضمان الأساس لعمليات فعالة وقائمة على المبادئ وشفافة وتدفع إلى إحداث أثر. وهي تضمن استخدام الموارد على نحو مسؤول، ووصول المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، وأن يظهر كل إجراء يتخذه **البرنامج** التزاماته بالمساءلة والحياد والنزاهة.

110- وتعزز جهود الضمان في **البرنامج** أربعة معايير في جميع العمليات. فأولا، يتشاور **البرنامج** مع الأشخاص الذين يساعدهم، ويحترم خصوصيتهم ويضمن أن تساعد أصواتهم في تشكيل الدعم الذي يتلقونه. وثانيا، يعرف **البرنامج** من يتلقى المساعدة ويتحقق بشأن من تلقى المساعدة ومن لم يتلقها، باستخدام التسجيل الرقمي الآمن والمطابقة بعد التوزيع. وثالثا، يضمن **البرنامج** سلامة المساعدة العينية التي يقدمها وإمكانية تتبعها. ورابعا، يحافظ **البرنامج** على استقلاله التشغيلي، ويضمن أن تسترشد القرارات بالمبادئ الإنسانية بدلا من المصالح السياسية أو الاقتصادية.

عوامل التمكين

العاملون

111- يُشكّل العاملون في **البرنامج** محور كل ما تقوم به المنظمة.[64] وإذ تصبح البيئات التشغيلية أكثر تقلبا، تضحي القدرة على تعبئة أفرقة ماهرة وجاهزة لتنفيذ المهام بسرعة أمرا ضروريا. ومن الأساسي تعزيز القوة العاملة وثقافة مكان العمل في **البرنامج** لتحقيق رسالته والتعامل مع عالم يزداد تعقيدا وصعوبة. ويكمن في صميم ذلك الالتزام بواجب الرعاية[65] – مسؤولية مشتركة على نطاق المنظمة تعزز المساءلة والكفاءة والالتزام تجاه القوة العاملة في **البرنامج**. ومن خلال الاسترشاد بالمبادئ الأساسية، يهدف إطار واجب الرعاية إلى زيادة الوعي بالمخاطر، وتعزيز المسؤولية المشتركة عن السلامة والصحة، والنهوض بالشمول

[64] **البرنامج**. 2021. *سياسة شؤون العاملين في **البرنامج***.

[65] **البرنامج**. 2024. *إطار المساءلة والحوكمة الخاص بواجب الرعاية*.

واحترام الكرامة، وتقديم الرعاية للأشخاص المتضررين من الأخطار المرتبطة بالعمل، وضمان المساءلة على جميع المستويات. وتهيئ هذه المبادئ مجتمعة بيئة عمل تتسم بالصحة والسلامة والأمن والاحترام والشمول على نطاق **البرنامج**.

112- ومن أجل خدمة الأشخاص المحتاجين بشكل أفضل، شهد **البرنامج** تحولا كبيرا، حيث أصبح منظمة أصغر حجما وأكثر سرعة لناحية الحركة وأشد تركيزا على البلدان. وتم تبسيط الهياكل، وتوضيح المساءلات، وتوحيد وظائف الدعم. ومن خلال مواءمة مهارات القوة العاملة مع الاحتياجات التنظيمية المتغيرة، يستطيع **البرنامج** إطلاق العنان لميزة استراتيجية حاسمة وتعزيز الكفاءة والفعالية على جميع المستويات. ولتحقيق ذلك، سيواصل **البرنامج** اتباع التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة والمواءمات الهيكلية على المستويات العالمية والوظيفية والقطرية مسترشدا بالاحتياجات التشغيلية الحالية والمستقبلية. وسيواصل **البرنامج** تركيزه على الاحتفاظ بالموظفين ذوي الأداء العالي والمهرة للحفاظ على الخبرات الحاسمة.

113- وبالاستناد إلى ذلك، سيواصل **البرنامج** الاستثمار في قوة عاملة جاهزة للمستقبل تتسم بالسرعة والأداء العالي والتنوع والقدرة على الصمود، والتمسك بقيمه الأساسية.[66] وتشمل الأولويات التميز التشغيلي في إدارة الموارد البشرية، واستقدام المواهب، وتطوير القيادة والتعلم، وإدارة الأداء، والقدرات الرقمية، والاستعداد لحالات الطوارئ، وإدارة المخاطر الأمنية، ودعم الرفاه.

الشراكات

114- تشكل الشراكات عوامل تمكينية أساسية تمدّ **البرنامج** بالقدرة على التنفيذ على نطاق واسع، والابتكار، ودعم الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع. ويعطي **البرنامج** الأولوية للتعاون التحويلي والمؤثر الذي يُستخدم كأداة استراتيجية للقضاء على الجوع. ومن خلال ربط قدرته التنظيمية المحلية بالفرص العالمية، سيساعد **البرنامج** على مواصلة تركيز الاهتمام على الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع.

115- وسيواصل **البرنامج** الاسترشاد بالحكومات الوطنية، لتسريع التقدم نحو تحقيق أهدافها. وسيدعمها في تعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ، وفي القدرة على الصمود، والحماية الاجتماعية، مع الاستفادة من أموالها الخاصة. وتقدم المزايا النسبية التي يتمتع بها **البرنامج** في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع، جنبا إلى جنب مع سياسات المؤسسات المالية الدولية وقدرتها التمويلية، نموذجا مقنعا. وفي مجالات القدرة على الصمود والتنمية، فإن إقامة الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية تمكن **البرنامج** من دعم البلدان في توسيع نطاق برامجها وتعزيز استدامتها من خلال ترسيخها في الاستثمارات الوطنية وتمويل التنمية العالمية. وسيواصل **البرنامج** دعم التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومراكز التميز بالاستفادة من الخبرات والابتكار والشراكات لتطوير حلول فعالة لمكافحة الجوع وسوء التغذية.

116- ويعمل **البرنامج** مع الشركاء لتحديد آليات الاستجابة ووضع خرائط لها، باستخدام البيانات والإدارة القائمة على النتائج لتوجيه تصميم البرامج وتعزيز المساءلة. ويساهم **البرنامج** في تقديم استجابات متسقة ومستدامة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة، بما في ذلك الوكالتان الأخريان اللتان تتخذان من روما مقرا لهما، وأكثر من 000 1 من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما يتماشى مع مزاياه النسبية. وفي مجالات أخرى، سيقوم **البرنامج** باستخدام قدرته التنظيمية المعترف بها لتوفير مقومات التمكين لبرامج الجهات الفاعلة الأخرى حيثما تقتضي الحاجة ذلك، ومتى كان في مقدورها تقديم قيمة مضافة.

117- وسيعمل **البرنامج** مع الشركاء من الدول الأعضاء على تحديد وابتكار وتنفيذ حلول للقضاء على الجوع وتوسيع نطاقها. ومن خلال تبادل الموارد والمعرفة والقدرات، سيواصل **البرنامج** العمل كشريك ووسيط من أجل التوصل إلى حلول مخصصة، مستفيدا من حضوره الواسع. وسيواصل **البرنامج**، من خلال العمل في شراكة مع القطاع الخاص، بناء شراكات بالاستناد إلى القيم المشتركة التي توفر المساعدة التقنية ونقل المعرفة فضلا عن المساهمات المالية لحل المشاكل العالمية.

[66] تتمثل القيم الأساسية **للبرنامج** في التعاون والنزاهة والالتزام والشمول والإنسانية.

التمويل

118- يعتمد **البرنامج**، بوصفه منظمة تمول من التبرعات الطوعية، اعتمادا كاملا على المساهمات المقدمة من الشركاء من القطاعين العام والخاص وفرادى الشركاء للاضطلاع بعمله. ويعمل **البرنامج** بنشاط مع شركاء الموارد لتأمين التمويل المباشر لعملياته والدعم غير المباشر لتحقيق حصائل أوسع نطاقا في مجال الجوع. ويعطي **البرنامج** الأولوية للتمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به للتمكين من الاستجابة السريعة، والتخطيط الفعال، والقدرة على الصمود في الأجل الطويل. وسيواصل **البرنامج** الدعوة من خلال الحوار الاستراتيجي مع الجهات المانحة واستخدام الأدلة لإثبات مكاسب الكفاءة التي تحققت من التمويل المرن.

119- ويسعى **البرنامج** إلى حماية شراكاته مع البلدان المانحة التقليدية وتعميقها. ويشكل هذا الدعم الأساسي الركيزة التي تمكّن **البرنامج** من تنفيذ عملياته وتمنحه مكانة تخوله ريادة الجهود الرامية للقضاء على الجوع. ويسعى **البرنامج** باستمرار إلى زيادة قاعدة تمويله وتنويعها. وتستثمر البلدان البرامجية بشكل متزايد في برامج **البرنامج** وتعتمد على دعمه للنهوض بالتنمية الوطنية من خلال تعزيز النظم الغذائية وبرامج الحماية الاجتماعية. كما يستكشف **البرنامج** أيضا حلولا مبتكرة للتمويل – مثل مبادلات الديون، والتمويل المختلط، وشراكات القطاعين العام والخاص – بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الآخرين، لمساعدة البلدان على إطلاق عنان الحيز المالي مع التركيز على القضاء على الجوع.

120- وتشكل شراكات القطاع الخاص ركيزة أساسية لاستراتيجية تعبئة الموارد في **البرنامج**، فالمنظمة تعمل مع الشركات، والمؤسسات، والجهات الخيرية والأفراد لحشد الدعم لولايتها في شكل التمويل، والخبرة، والابتكار، وإبراز الصورة. كما أن التعاون المباشر بين القطاع الخاص والمكاتب القطرية والإقليمية والعالمية أمر أساسي في تحديد الفرص المتاحة على المستوى الميداني وإقامة شراكات مؤثرة ومخصصة. كما سيستفيد **البرنامج** من مواطن قوته في اللوجستيات والاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ للانتفاع من التمويل الخاص الناشئ، بما في ذلك التمويل المناخي، من أجل تعزيز الاستعداد لحالات الطوارئ والقدرة على الصمود على نطاق واسع.

الأدلة

121- يواصل **البرنامج** التزامه باستخدام أدلة قوية ومناسبة التوقيت لتوجيه القرارات وتعبئة الموارد وضمان المساءلة. وسيوفر تحليل الأمن الغذائي والتغذية المعلومات اللازمة لتصميم البرامج، على أساس تقييمات محايدة للاحتياجات. وسيستكشف **البرنامج** بنشاط التقييمات المشتركة في البلدان الرئيسية، تماشيا مع إعادة ضبط العمل الإنساني. وسيعمل **البرنامج** على تعزيز نظم الرصد الميداني لتحسين القدرة على إدخال تعديلات سريعة على البرامج استجابة للتغييرات في البيئات التشغيلية.

122- وسيعطي **البرنامج** الأولوية لإدارة البيانات المستدامة والمسؤولة لدعم الاستخدام المنهجي للتحليلات المتقدمة وتوفير البيانات باعتبارها منفعة عامة عالمية. واستنادا إلى خبرته الواسعة في جمع البيانات عبر الأجهزة المحمولة في الوقت الفعلي، سيستكشف **البرنامج** إمكانات التكنولوجيات الناشئة لضمان الحصول على معلومات تفصيلية بما فيه الكفاية في الوقت المناسب، من أجل دعم جمع البيانات بكفاءة من حيث التكلفة – وهو أمر بالغ الأهمية في ظل النقص في التمويل.

123- وتلتزم وظيفة التقييم في **البرنامج** التزاما راسخا بتوفير أدلة سهلة المنال ودقيقة وفي الوقت المناسب بما يضمن المساءلة ويدعم التعلم على نطاق المنظمة. وستواصل تقييمات السياسات والتقييمات الاستراتيجية وتقييمات حالات الطوارئ المؤسسية وتقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية، فضلا عن التقييمات اللامركزية وتقييمات الأثر لبرامج **البرنامج**، توجيه القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج، والمساهمة في قاعدة الأدلة العالمية بشأن الأمن الغذائي والتغذية.

124- سيُجري **البرنامج** بحوثا مواضيعية لتعزيز فهم تكاليف البرامج وفوائدها وأثرها في الأجل الطويل، بما في ذلك تكلفة التقاعس. وسيدعم ذلك الجهود الرامية إلى تحسين العائد على الاستثمار، وتحديد سبل الحد من الحاجة إلى المساعدات الغذائية الإنسانية. وسيتعاون **البرنامج** مع شركاء البحوث ويضمن المواءمة مع المبادرات الأوسع نطاقا في هذا المجال.

الابتكار

125- يلتزم **البرنامج** منذ أمد بعيد بالاستفادة من التكنولوجيا والحلول المبتكرة لتعزيز الكفاءة والفعالية على المستوى التشغيلي. ويهدف **البرنامج** إلى تسخير الابتكار على جميع مستويات المنظمة، مع التركيز على تمكين الموظفين داخل البلد، ونشر الحلول المؤثرة، وتعزيز الشراكات القوية. ويدفع **البرنامج** عجلة الابتكار في المنتجات والعمليات والتكنولوجيا ونماذج الأعمال وآليات التمويل والشراكات بهدف وضع أكثر الحلول فعالية لمعالجة مسائل الجوع وانعدام الأمن الغذائي. ويوفر **البرنامج**، بوصفه شريكا موثوقا به على نطاق المنظومة، منصة لخدمات الابتكار الرامية إلى تعزيز أثر العمل الإنساني والإنمائي وفعاليته.

126- وخلال السنوات الخمس المقبلة، سيستثمر **البرنامج** في الهيكلة المؤسسية، والتحول الرقمي، وحوكمة البيانات، وتحقيق التكامل في النظم بهدف ضمان تدفق البيانات وتحليلها بسلاسة، مما يتيح تحقيق الكفاءات الداخلية ويدعم اتخاذ القرارات القائمة على البيانات. وسيعمل **البرنامج** على توسيع نطاق الحلول الرقمية التي أثبتت جدواها في مجالات مثل الوجبات المدرسية، والحماية الاجتماعية، والقدرة على الصمود، في حين يعمل على تعزيز منصات بيانات المستفيدين لضمان الشفافية والإنصاف والاتصال الثنائي الاتجاه مع المجتمعات المحلية. كما يعمل **البرنامج** على تعزيز الأمن السيبراني، وتوسيع نطاق التوصيلية الموثوقة، وتشجيع الدراية الرقمية – وهي جميعها أمور ضرورية لحماية النظم، وضمان الاستمرارية التشغيلية، وبناء منظمة أكثر سرعة وخفة لناحية الحركة. وفي إطار هذا التحول، سيعمل **البرنامج** كذلك على تعزيز الاعتماد المسؤول للذكاء الاصطناعي من أجل تحسين الكفاءة التشغيلية، ودعم الاستجابات الإنسانية الأسرع والأكثر إنصافا، وإطلاق العنان للقدرات الجديدة في جميع البرامج.

الدعوة

127- سيعزز **البرنامج** قدراته في مجال الدعوة بوصفها أداة تمكينية استراتيجية لجهود مكافحة الجوع وسوء التغذية. وبالاستفادة من حضوره العالمي وخبرته العميقة، يمكن **للبرنامج** أن يؤثر في صنع القرار ووضع السياسات على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية من أجل إعطاء الأولوية لاحتياجات الأشخاص الأكثر ضعفا.

128- وأبرز مثال على قوة **البرنامج** في مجال الدعوة هو تحالف الوجبات المدرسية، الذي كان له دور حاسم في الدفع قُدما بخطة الوجبات المدرسية في البلدان وإدراج هذا الموضوع في خطة التنمية على المستوى العالمي. وقد أثبتت الدعوة التي يقوم بها **البرنامج** فعاليتها إذ أسفرت عن وضع أولوية سياسية عالمية جديدة، أدّت بالفعل إلى حصول 80 مليون طفل إضافي على وجبات مدرسية في السنوات الأربع الماضية، ولا سيّما في البلدان المنخفضة الدخل.

129- وسيركز **البرنامج** على مواصلة بناء التحالفات لتعزيز قدرته على تنسيق الجهود العالمية وتشكيل السياسات لتحسين الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وسيركز **البرنامج** جانبا كبيرا من جهوده في مجال الدعوة على الحكومات المضيفة، والعمل مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية لدعم تحديد الأولويات وتخصيص الموارد لجهود الحد من الجوع. وكجزء من ذلك، سيوسع **البرنامج** نطاق مشاركته في الدبلوماسية الإنسانية للمساعدة في تشكيل البيئة السياسية والتشغيلية الأوسع للعمل الإنساني.

130- وسيشارك **البرنامج** في الدعوة القائمة على الأدلة، مع تعزيز استثماراته في البحوث والتحليلات لدعم مصداقيته في مجال السياسات، وضمان أن تستند التدخلات إلى بيانات متينة وأفضل الممارسات. وسيضمن بناء القدرات داخل **البرنامج** وفي ما بين الحكومات والشركاء أن تكون الدعوة منسقة تنسيقا جيدا ومبتكرة ومستجيبة للتحديات الناشئة.

الإطار 3: الدعوة إلى العمل

أضحت ملايين الأرواح على المحك مع تآكل المساعدات الإنسانية، التي تشكل شبكة الأمان الأخيرة في العالم. ويدعو **البرنامج** رسميا الحكومات والجهات المانحة والقطاع الخاص والمواطنين حول العالم إلى تحويل هذه الاستراتيجية إلى عمل.

إن تكلفة التقاعس عن العمل الإنساني باهظة. تشير الأدلة إلى أن انعدام الأمن الغذائي هو أحد العوامل المحركة الرئيسية لتدفقات اللاجئين.[67] ويلجأ معظم النازحين أولا إلى البلدان المجاورة بحثا عن الأمان، غير أن غياب الدعم يدفع بالكثيرين إلى مواصلة الرحلة نحو وجهات أبعد.[68] وفي عام 2024، أنفقت البلدان المانحة التقليدية **للبرنامج** 27.8 مليار دولار أمريكي لتقديم الدعم الأولي للاجئين عند حدود بلدانهم، أي حوالي 200 9 دولارا أمريكيا للشخص الواحد – ويزيد ذلك 74 مرة على ما أنفقته الجهات المانحة نفسها على المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم،[69] وهو 122 دولارا أمريكيا للشخص الواحد.

ويؤجج انعدام الأمن الغذائي عدم الاستقرار من خلال تعميق مشاعر اليأس والمظالم الاجتماعية، مما يجعل المجتمعات المحلية أكثر عرضة للاضطرابات والعنف. فعندما يعجز الأشخاص عن تلبية احتياجاتهم الأساسية، تنخفض تكلفة الفرصة البديلة للعنف – ويصبح الغذاء أداة تجنيد قوية للجماعات المسلحة.[70] ولا يؤدي التقاعس عن العمل الإنساني إلى تفاقم هذه المخاطر فحسب، بل يقوض أيضا جهود بناء السلام والتعافي، مما يهيئ أرضا خصبة للنزوح والنزاع في المستقبل.[71]

---

[67] **البرنامج**. 2017. *الأسباب الجذرية للنزوح: انعدام الأمن الغذائي، والنزاع والهجرة الدولية*.

[68] *المرجع نفسه*.

[69] حسابات أجراها المؤلف استنادا إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2024. *مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية الأولية في عام 2024*. *العمل الإنساني* (تم الاطلاع عليه في 23 يونيو/حزيران 2025). *نظام البحث عن بيانات اللاجئين التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*. (تم الاطلاع عليه في 23 يونيو/حزيران 2025).

[70] **البرنامج** في الولايات المتحدة الأمريكية 2023. *جوعى إلى حد خطير: العلاقة بين انعدام الأمن الغذائي والنزاع*.

[71] Salehyan. 2018. الحجة الاستراتيجية لإعادة توطين اللاجئين؛ Loescher وMilner. 2005. حالات اللجوء الممتدة: الآثار الأمنية المحلية والدولية؛ Lischer. 2017. أزمة اللاجئين العالمية: زعزعة الاستقرار الإقليمي والحماية الإنسانية؛ Purkey. 2019. العدالة التحويلية والضمير القانوني: مشاركة اللاجئين وعمليات السلام، والإعادة إلى الوطن، والمصالحة. في: أدوار اللاجئين في حل مشكلة النزوح وبناء السلام: ما وراء كونهم مستفيدين، Bradley، وMilner وPeruniak، محررون؛ Hammar. 2014. اقتصاد النزوح في أفريقيا: مفارقات الأزمات والابتكار؛ Milner. 2019. اللاجئون وبناء السلام والنهج الأبوي: دروس من موزامبيق بشأن أدوار اللاجئين في حل مشكلة النزوح وبناء السلام: ما وراء كونهم مستفيدين.